الامـارات العـربيـة المتحـدة
وزارة الاقـتـصـــــاد

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2013

الإصدار الحادي و العشرون

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

المحتويات

• رسالة الوزير 13

أولا: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية: 16

1. الاوضاع الاقتصادية العالمية 16

2. الاوضاع الاقتصادية العربية 18

3. الاوضاع الاقتصادية الخليجية 19

ثانياً: أداء الاقتصاد الوطني 24

1. النمو الاقتصادي 24

2. الاستهلاك 25

3. التضخم 26

4. البيئة الاستثمارية 27

5. القطاع المالي والنقدي 37

6. ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية 40

ثالثاً: التنوع الاقتصادي 54

رابعاً: التنمية المتوازنة 55

خامسا: السكان والقوى العاملة 60

سادساً: قضايا اقتصادية 64

سابعا: التوقعات الاقتصادية 69

فهـرس الجـــداول

1	المؤشرات الرئيسية المقارنة للاقتصاد العالمي لعامي (2011 – 2012)	17
2	التجارة الخارجية والتضخم في دول مجلس التعاون لعامي (2011 – 2012)	20
3	الناتج المحلي الإجمالي لعامي (2011 – 2012)	24
4	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعامي (2011 – 2012)	25
5	الإنفاق الاستهلاكي النهائي لعامي (2011 – 2012)	26
6	إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات بالأسعار الجارية لعامي (2011 – 2012)	27
7	إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية لعامي (2011 – 2012)	29
8	بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2009 – 2012)	31
9	مؤشر التنافسية لعامي (2011 – 2012)	35
10	تطورات الأسواق المالية لعامي (2011 – 2012)	37
11	التطورات النقدية لعامي عامي (2011 – 2012)	38
12	التطورات المصرفية لعامي (2011 – 2012)	39
13	ملخص ميزان المدفوعات لعامي (2011 – 2012)	40
14	الميزان التجاري عامي (2011 – 2012)	42
15	ميزان الخدمات لعامي (2011 – 2012)	46
16	صافي عوائد الاستثمارات الخارجية لعامي (2011 – 2012)	49
17	الميزان المالي والرأسمالي لعامي (2011 – 2012)	51
18	التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار) بالأسعار الجارية لعامي (2011 – 2012)	55
19	استثمارات القطاعات الإنتاجية لعامي (2011 – 2012)	56
20	استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية لعامي (2011 – 2012)	57
21	استثمارات القطاعات الخدمية لعامي (2011 – 2012)	58
22	توزيع الاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي (2011 – 2012)	59
23	تقديرات المشتغلون وحجم الأجور حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2011	61

فهـرس الأشكـال

1	توزيع التكوين الراسمالي للعام 2012	28
2	إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية لعامي (2011 – 2012)	30
3	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2009 – 2012)	32
4	تطور ترتيب المكونات الفرعية للتنافسية لعامي (2011 – 2012)	36
5	توزيع الصادرات الوطنية و اعادة التصدير لعام 2012	44
6	الواردات للعام 2012	45
7	مكونات الصادرات الخدمية لعام 2012	47
8	مكونات الواردات الخدمية لعام 2012	48
9	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2011	62
10	التوزيع النسبى لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2011	63

رسالة الوزير

المهندس /سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد

حافظ الاقتصاد الوطني على استقراره خلال السنوات الماضية بالرغم من حالة عدم الاستقرار والتذبذب المسيطرة على غالبية الاقتصاديات ، حيث احتلت الإمارات مرتبة متقدمة تفوقت فيها على العديد من الاقتصاديات العالمية ففي عام 2012 حققت المرتبة السابعة في جودة بيئة الاقتصاد الكلي، وكذلك حققت تحسنا ملموسا في مؤشر التنافسية باحتلالها المرتبة 24 من بين 144 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي مقابل المرتبة 27 في العام 2011، وحلت في المرتبة الثالثة عربيا بعد قطر والسعودية، وحققت المرتبة الخامسة في دعامة كفاءة أسواق السلع.

إن التصنيف العالمي المتميز الذي احتله الاقتصاد الوطني يأتي ليؤكد سلامة الأوضاع المالية والاقتصادية للدولة، ويشير إلى أن السياسات التي تنتهجها الحكومة في إدارة الاقتصاد على مدار السنوات الماضية جعل الاقتصاد الوطني في مأمن ضد المخاطر والتقلبات.

يتمتع اقتصاد دولة الإمارات بمميزات متعددة ساهمت في تحقيق معدلات نمو ايجابية مع وجود قطاع مالي ونقدي مستقر وآمن، ومناخ استثماري مشجع إضافة إلى معدلات منخفضة للتضخم بلغت 0.66 % عام 2012 بالتوازي مع ظروف سياسية واجتماعية مستقرة تدفع القطاعات الاقتصادية للنهوض والتقدم.

أن البنى التحتية المتطورة للدولة ساهمت كذلك في جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية مما كان له اكبر الأثر في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل، والوصول باقتصادها لمستوى جعله أكبر ثاني اقتصاد عربي من حيث الحجم،

كل ذلك كان سببا في أن تحتل دولة الإمارات مركزا متقدما في المؤشرات الاقتصادية الدولية باعتبارها دولة متطورة تمتلك القدرة على المنافسة، وهذا بالطبع من شأنه تحقيق المزيد من الازدهار والارتفاع في معدلات النمو وتحسين مستويات المعيشة في السنوات القادمة.

و يتناول هذا التقرير بالتحليل أداء الاقتصاد الوطني من خلال استعراض اهم مؤشرات الاقتصاد والتطور في العام 2012، و يعرض التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات في العام 2013.

أولا: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية

أولا: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية:

1. الأوضاع الاقتصادية العالمية

ظل الاقتصاد العالمي يتأرجح بين النمو في بعض جهاته والتراجع في جهات اخرى و بالأحرى يمكن القول بحصول تبادل للأدوار بين الشرق والغرب في قيادة الاقتصاد العالمي ، ويمكن تشخيص الاقتصاد العالمي خلال العام 2012 بأن الربع الأول من العام امتاز بالتحسن النسبي متجاوزا بذلك الانتكاسة الاقتصادية التي تعرض لها أواخر العام 2008، ومع اقتراب السنة من نهايتها ظل هذا التحسن هشا مع تحقق معدلات نمو ايجابية لبعض الاقتصاديات الصاعدة والبلدان ذات الدخل المنخفض مع تحسن في النشاط الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن التقلبات السوقية التي تعرضت لها منطقة اليورو مثلت مصدر خطر رئيسي على الاقتصاد العالمي ككل.

1/1. الناتج المحلي الحقيقي

بعد الأداء الجيد للاقتصاد العالمي في عام 2011 انخفض معدل النمو الاقتصادي بشكل طفيف في العام 2012 ليصل إلى حوالي 1.3 % مقارنة بـ 1.6 % في عام 2011 نتيجة لتراجع النمو في الاقتصاديات المتقدمة من 3.9 % في العام 2011 إلى 3.2 % بسبب تدهور الأوضاع المالية في منطقة اليورو وتصاعد تداعياتها السلبية لاسيما في اسبانيا وايطاليا وتعرض كل منهما لبرامج إنقاذ لكونهما من الاقتصاديات كبيرة الحجم فايطاليا تحتل المرتبة الثالثة بعد كلا من ألمانيا وفرنسا في قائمة الاقتصاد الأوروبي في حين تأتي اسبانيا في المرتبة الرابعة. ومما زاد الوضع سوءا تراجع الاقتصاد البريطاني إلى وضعية الانكماش وتراجع نمو اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية إلى 5.1 % عام 2012 مقابل 6.3 % عام 2011.

2/1. التجارة الخارجية

تراجع نمو حجم التجارة العالمية بسبب تراجع النمو في الاقتصاد العالمي خاصة للاقتصاديات المتقدمة، ففي السلع والخدمات بلغ معدل نمو التجارة العالمية حوالي 2.8 % في عام 2012 مقابل 5.9 % في العام 2011، وجاء ذلك كنتيجة حتمية لتراجع نمو واردات الاقتصاديات المتقدمة إلى 1.2 % عام 2012 مقابل 4.6 % عام 2011، وكذلك نمو اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية بنسبة 6.1 % عام 2012 مقابل 8.4 %، وذلك على الرغم من ارتفاع صادرات الاقتصاديات المتقدمة إلى 6.6 % عام 2012 مقابل 5.6 % عام 2011 وارتفاع صادرات اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية بنسبة 3.6 % عام 2012 مقابل 2.1 % عام 2011.

3/1. التضخم

شهد الاقتصاد العالمي في العام 2012 انخفاضاً طفيفا في معدلات التضخم. فقد شهدت الاقتصاديات المتقدمة معدل تضخم بلغ حوالي 2 % مقابل حوالي 2.7 % في العام 2011، أما على مستوى اقتصاد الأسواق الصاعدة والنامية فقد بلغ معدل التضخم فيها 6.1 % عام 2012 مقابل 7.2 % عام 2011.

وشهدت أسعار السلع الأولية معدل تضخم بلغ 1 % في العام 2012 للسلع النفطية مقابل 31.6 % في العام 2011، وعلى صعيد السلع الأولية غير الوقود فقد ارتفعت أسعارها بمعدل بلغ 9.8 % في العام 2012 مقابل 17.8 % للعام 2011.

جدول (1)
المؤشرات الرئيسية المقارنة للاقتصاد العالمي لعامي (2011 - 2012)

البيان	نسب النمو			
	2011		2012	
	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات الصاعدة والنامية	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات الصاعدة والنامية
الناتج المحلي الحقيقي	% 3.9	% 6.3	% 3.2	% 5.1
التجارة العالمية				
الصادرات	% 5.6	% 2.1	% 6.6	% 3.6
الواردات	% 4.6	% 8.4	% 1.2	% 6.1
معدل التضخم	% 2.7	% 7.2	% 2.0	% 6.1

2. الأوضاع الاقتصادية العربية

أثرت عوامل عدة في رسم ملامح تطور اقتصاديات الدول العربية وما نتج عنها من انكماش في النمو وتراجع أداء الصادرات وتدفق السياحة والتحويلات للدول العربية.

1/2. الناتج المحلي الحقيقي

أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناجمة عن التحولات السياسية في عدد من الدول العربية إلى تراجع اقتصاديات هذه الدول. وبالرغم من ذلك كله فقد توقع صندوق النقد العربي أن يحقق الاقتصاد العربي نمواً حقيقياً بنسبة 3،5 % خلال العام 2012 نتيجة انحسار تداعيات الأزمة المالية العالمية وتحسن الطلب على الصادرات غير النفطية لبعض الدول العربية وزيادة عائدات صادرات الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة ارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية. وبرزت تقديرات لاقتصاد دول عربية معينة على الصعيد العالمي بان يسجل الاقتصاد الليبي على سبيل المثال أسرع معدل نمو في العالم خلال عام 2012 بسبب حركة إعادة الأعمار لتصل النسبة إلى 23 %. وفي المقابل تعرض الاقتصاد السوداني لأكبر انكماش له على مستوى العالم بنسبة تصل إلى 9 % نتيجة فقدان البلاد لثلاثة أرباع احتياطياتها النفطية بسبب انفصال الجنوب.

2/2. التجارة الخارجية

بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية للدول العربية في العام 2012 حوالي 1.3 تريليون دولار مقابل حوالي 1.2 تريليون في العام 2011، وبنسبة نمو بلغت حوالي 10.4 % فيما شكلت التجارة البينية للدول العربية حوالي 11 % من إجمالي تجارتها الخارجية.

أدى استمرار حالة عدم الاستقرار في بعض الدول العربية وضعف الطلب في أوروبا ودول المنطقة إلى تضاؤل حجم صادرات تلك الدول، فقد تراجعت نسبة نمو التجارة الخارجية لسوريا في العام 2012 بشكل حاد وبما نسبته 60- % عن العام 2011. وتراجع التجارة الخارجية للسودان بنسبة بلغت 50- % وذلك كنتيجة حتمية لانفصال الجنوب. وساعدت عودة الاستقرار السياسي جزئيا في كلا من مصر، اليمن، المغرب، الجزائر وتونس على تقليص حجم الانخفاض في نسبة نمو التجارة الخارجية لهذه الدول.

وعلى النقيض من ذلك فقد حققت كلا من العراق وليبيا قفزة نوعية في نسبة نمو التجارة الخارجية حيث بلغت 246.7 % في ليبيا وحوالي 17.5 % في العراق . في حين حافظت كل من لبنان، الأردن، وموريتانيا على نفس حجم تجارتها الخارجية .

3/2. التضخم

ارتفعت معدلات التضخم في بعض الدول العربية بسبب الآثار التي خلفتها حركات الاحتجاج في هذه الدول وما نتج عنها من أثار سلبية على نشاطها الاقتصادي. وتعرضت كلا من سوريا والسودان لأعلى مستويات التضخم بلغت بالنسبة لسوريا 37 % في عام 2012 مقابل 4.8 % في عام 2011 وبمعدل 31.9 % في السودان مقارنة بحوالي 18 % عام 2011، في الوقت الذي استطاعت فيه كلا من المغرب وفلسطين تحقيق اقل معدلات تضخم حيث بلغت 1.2 % في المغرب وحوالي 1.7 % في فلسطين.

3. الأوضاع الاقتصادية الخليجية

1/3. الناتج المحلي الحقيقي

أدت متابعة دول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها بعد الأزمة المالية العالمية الى محافظتها على مسيرة نموها الاقتصادي بالرغم من تذبذب الظروف السياسية التي تعرضت لها معظم الدول العربية المحيطة بها، حيث قدر صندوق النقد الدولي معدل النمو الاقتصادي لدول المجلس كافة بحوالي 6.6 % في العام 2012. وذكر تقرير أفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادر عن صندوق النقد الدولي عدد من الآفاق الايجابية التي يمكنها التأثير على الاقتصاد الخليجي على المدى القريب متمثلة في سعر النفط المرتفع، وعودة التوازن في الإنتاج النفطي وقوة نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لهذه الدول.

2/3. التجارة الخارجية

بلغ حجم التجارة الخارجية لدول المجلس حوالي 1024 مليار درهم في العام 2012 و ارتفع حجم التجارة الخارجية لجميع دول المجلس ماعدا مملكة البحرين التي حافظت على مستواها للعام السابق والبالغ 21 مليار دولار في الوقت الذي حققت فيه المملكة العربية السعودية أعلى قيمة تبادل وصلت إلى حوالي 395 مليار دولار في العام 2012 مقارنة بحوالي 365 مليار دولار خلال عام 2011 وشكلت حوالي 38.6 % من إجمالي تجارة دول المجلس مع العالم الخارجي.

3/3. التضخم

أثبتت دول المجلس قدرة كبيرة على المحافظة على معدلات منخفضة من التضخم ويعزى ذلك إلى السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها تلك الدول وحرية الأسواق وإنفتاحها ووفرة السلع والخدمات. ووفقا للتقديرات الأولية فقد استطاعت كافة دول المجلس تحقيق معدلات تضخم مقبولة تراوحت بين 1.9 % في قطر وحوالي 4 % في السعودية وذلك كما يشير الجدول (2).

جدول (2)
التجارة الخارجية والتضخم في دول مجلس التعاون لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

الدولة	التجارة الخارجية		معدل التضخم	
	2011	2012	2011	2012
مملكة البحرين	21	21	% -0.4	% 2.8
دولة الكويت	103	121	% 4.7	% 2.9
سلطنة عمان	47	52	% 4.1	% 2.9
دولة قطر	114	134	% 1.9	% 1.9
المملكة العربية السعودية	365	395	% 4.9	% 4.0
دولة الإمارات العربية المتحدة	282	301	% 0.9	% 0.7
المجموع	932	1024		

ثانياً:
أداء الاقتصاد الوطني

ثانياً: أداء الاقتصاد الوطني

1. النمو الاقتصادي

شهد عام 2012 تطورا جوهريا في أداء الاقتصاد الوطني والذي أصبح أكثر استقراراً، وترسيخاً لمرحلة التنوع بقيادة عدد من القطاعات غير النفطية في مقدمتها السياحة والتجارة الخارجية والخدمات المالية والاتصالات، بالإضافة إلى عودة القطاع العقاري للانتعاش. ونمت كافة القطاعات الاقتصادية غير النفطية دون استثناء بمعدلات جيدة وهو ما انعكس ايجابيا على النمو العام للناتج المحلي الإجمالي بشقيه النفطي وغير النفطي.

لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة نموا بلغ 4.4 % عام 2012 ليصل إلى 1025.6 مليار درهم عام 2012 مقابل 982.7 مليار درهم عام 2011، وذلك بدعم قطاع النفط والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والتي أدت إلى إيجاد بنية تحتية متطورة، والمساهمة في بناء اقتصاد غير نفطي قوى مما أدى إلى نمو القطاعات غير النفطية عام 2012 بنحو 3.4 % ليرتفع من 667.3 مليار درهم عام 2011 إلى 690.3 مليار درهم عام 2012، ومثلت ما نسبته 67.3 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2012.

جدول (3)
الناتج المحلي الإجمالي لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012	نسبة النمو
بالأسعار الجارية	1280.2	1409.5	% 10.1
غير النفطي	777	843.4	% 8.5
بالأسعار الثابتة	982.7	1025.6	% 4.4
غير النفطي	667.3	690.3	% 3.4

11 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1

المصدر: المركز الوطني للإحصاء

وباستعراض هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة (الحقيقي) للعام 2012، نلاحظ أن القطاعات الإنتاجية (الزراعة، النفط، الصناعة، الكهرباء والماء، التشييد والبناء) حققت ناتجا بلغ 568.3 مليار درهم بمعدل نمو قدره 4.1 % وبنسبة مساهمة بلغت 55.4 % من إجمالي الناتج المحلي.

أما قطاعات الخدمات الإنتاجية (التجارة الداخلية، المطاعم والفنادق، العقارات، النقل والاتصالات، المشروعات المالية) فقد حققت ناتجا قدره 371.1 مليار درهم بمعدل نمو بلغ 3.5 % عن عام 2011 وبنسبة مساهمة بلغت 36.2 % من إجمالي الناتج المحلي المحقق عام 2012.

كما حققت القطاعات الخدمية (الحكومية، والاجتماعية والشخصية) ناتجا قدره 86.2 مليار درهم وبمعدل نمو 10.1 % وساهمت بحوالي 8.4 % من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (4)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012	نسبة النمو	المساهمة
القطاعات الإنتاجية	545.7	568.3	% 4.1	% 55.4
قطاعات الخدمات الإنتاجية	358.7	371.1	% 3.5	% 36.2
القطاعات الخدمية	78.3	86.2	% 10.1	% 8.4
الإجمالي	982.7	1025.6	% 4.4	% 100

2. الاستهلاك

يستند تطور معدلات الاستهلاك النهائي إلى عدة أسباب أبرزها السياسة الاقتصادية للدولة التي تستهدف عدم المساس بنوعية الخدمات المقدمة للسكان سواء كانت تعليمية أو صحية أو خدمات عامة وبلديات، إضافة إلى التطور الحضاري والثقافي الملموس والذي أوجد أنماطا جديدة من الاستهلاك عاما بعد آخر مما ساعد على الزيادة السكانية ونوعية تلك الزيادة من حيث المستوى الحضاري، وارتفاع الأجور في الدولة بشكل عام.

وتشير البيانات إلى أن حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي قد ارتفع من 611.8 مليار درهم إلى 664.6 مليار درهم بنسبة زيادة قدرها 8.6 %، وارتفعت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 62.3 % إلى 64.8 % عام 2012.

وحققت الدولة انجازات متقدمة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال تمثلت بانخفاض مستوى الجريمة واستقرار الحكومات والأنظمة الضريبية والصحة العامة والفساد ومعدل الضريبة وكفاءة البنية التحتية وأنظمة العملات الأجنبية ، فيما لا تزال هناك بعض التحديات الأخرى والعقبات التي تسعى الدولة لتذليلها مثل أنظمة العمالة والوصول إلى مصادر التمويل والمستوى التعليمي للقوى العاملة والبيروقراطية.

جدول (5)
الإنفاق الاستهلاكي النهائي لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيـــــان	2011	2012	نسبة النمو
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	80.3	83.2	% 3.6
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	531.5	581.5	% 9.4
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	611.8	664.6	% 8.6
نسبته للناتج المحلي الإجمالي	% 62.3	% 64.8	-

المصدر : المركز الوطني للإحصاء

3. التضخم

حافظ التضخم على مستواه خلال السنوات الأخيرة عقب الأزمة المالية إذ حقق معدل بلغ حوالي 0.66 % في العام 2012 مقابل 0.88 % في العام الماضي 2011.

ويمكن لتراجع معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني أن تزيد من فرص الاستقرار المالي وتقلل من احتمالات تآكل الأرباح الاستثمارية ليبقى اقتصاد الدولة وجهه استثمارية جاذبة على المستوى العالمي، مما ينعكس على التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الدولة. وتحمل هذه المؤشرات عددا من الدلالات بشأن الأداء للاقتصادي للدولة في المرحلة الراهنة أبرزها أن اقتصاد الوطني قد حقق تعافيا من تداعيات الأزمة المالية العالمية فاعلية السياسات الاقتصادية والمالية المتوازنة والواقعية التي اتخذتها الدولة لكبح جماح التضخم والمحافظة على مستويات المعيشة.

4. البيئة الاستثمارية

تعد الاستثمارات الأداة المحورية لتنمية القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتوفير متطلبات الاستهلاك المحلي وتحقيق وفورات للتصدير، وقد جاءت الإنجازات التي تحققت نتيجة توفر البني التحتية الشاملة لموانئ بحرية وجوية وتطور خدماتها اللوجستية مما جعلها نقطة ربط بين دول المنطقة .كما أن الأداء الإيجابي للاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية، كانت له صله مباشرة بحجم الاستثمارات المنفذة على أرض الدولة، وكان للبرامج الاستثمارية أيضا دور كبير في إنعاش الأوضاع الاقتصادية خاصة خلال الأزمة المالية العالمية، كما حدث من زيادة في إستثمارات البنية التحتية كالموانى والمطارات ومحطات الكهرباء.

توضح مؤشرات الاستثمار أن الاستثمارات المحلية قد نمت بنسبة 12.5 % عن عام 2011 ومثلت استثمارات القطاع الخاص ما نسبته 65.3 % من إجمالي الاستثمار في عام 2012، وهنا يبرز الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في حجم الاستثمارات المحلية باعتباره ركن أساسي داعم للاستثمارات الحكومية واستثمارات القطاع العام.

جدول (6)
إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات بالأسعار الجارية لعامي (2011 - 2012)

(مليار درهم)

البيان	2011	2012*	نسبة النمو
إجمالي تكوين رأس المال	281.7	309.2	% 9.8
القطاع الحكومي	29.0	31.8	% 9.7
القطاع العام	68.8	75.5	% 9.7
القطاع الخاص	183.9	201.8	% 9.7

×المصدر: تقديرات أولية، المركز الوطني للإحصاء، مايو 2013.

الشكل (1)
توزيع التكوين الراسمالي للعام 2012

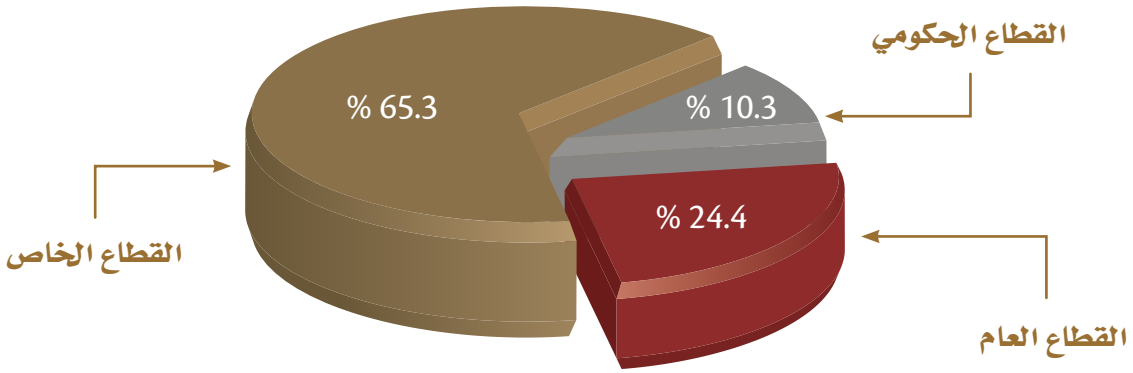

1/4. الاستثمارات المحلية

تشير البيانات إلى أن حجم الاستثمارات قد وصل إلى 309.2 مليار درهم عام 2012، مقارنة بنحو 281.7 مليار درهم عام 2011 بنسبة نمو بلغت 9.8 %. وفي إطار السياسة الاقتصادية الهادفة إلى توسيع رقعة مساهمة القطاع الخاص في حركة التنمية فقد تزايدت حصة القطاع الخاص من حجم الاستثمارات إلى 201.8 مليار درهم عام 2012 مقارنة بنحو 183.9 مليار درهم عام 2011 بنسبة نمو بلغت نحو 9.7 %، ولتشكل حوالي 65.3 % من إجمالي الاستثمارات. و حرصا من الدولة على تحقيق مزيد من الرفاهية وتجديد وصيانة بعض مرافق البنية الأساسية وتنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية، فقد تزايد نصيب القطاعين الحكومي والعام في تنفيذ الاستثمارات من 97.8 مليار درهم عام 2011 إلى 107.3 مليار درهم عام 2012 بنسبة نمو بلغ نحو 9.7 %.

جدول (7)
إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

القطاعات الاقتصادية	2011		2012	
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	0.8	% 0.3	0.9	% 0.3
النفط الخام والغاز الطبيعي	30.1	% 10.7	33.9	% 11.0
المحاجر	0.4	% 0.1	0.4	% 0.1
الصناعات التحويلية	40.8	% 14.5	45.6	% 14.7
الكهرباء والغاز والماء	22.6	% 8.0	24.3	% 7.9
التشييد والبناء	12.0	% 4.3	12.5	% 4.0
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	12.8	% 4.5	13.5	% 4.4
المطاعم والفنادق	4.3	% 1.5	4.8	% 1.6
النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	37.4	% 13.3	42.7	% 13.8
الاتصالات	7.0	% 2.5	7.6	% 2.5
العقارات وخدمات الأعمال	52.1	% 18.5	55.2	% 17.8
الخدمات الاجتماعية والشخصية	13.9	% 4.9	16.0	% 5.2
قطاع المشروعات المالية	5.3	% 1.9	5.7	% 1.8
قطاع الخدمات الحكومية	42.2	% 15.0	46.3	% 15.0
المجموع	281.7	% 100.0	309.2	% 100.0

لقد استحوذ قطاع العقارات وخدمات الأعمال على نحو 17.8 % من إجمالي الاستثمارات المنفذة بكافة القطاعات الاقتصادية وجاء الأول بين كافة القطاعات خلال العام 2012، تلاه قطاع الخدمات الحكومية الذي استحوذ على نحو 15 % منها، ثم قطاع الصناعات التحويلية الذي نفذ نحو 14.7% من حجم الاستثمارات، ثم النقل والتخزين والاتصالات بنحو 13.8 %، ثم النفط الخام والغاز الطبيعي الذي نفذ نحو 11 % من الاستثمارات، وقد استحوذت تلك القطاعات مجتمعة على نحو 72.3 % من إجمالي حجم الاستثمارات المنفذة عام 2012.

الشكل (2)
إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية لعامي (2011 - 2012)
بالمليار درهم

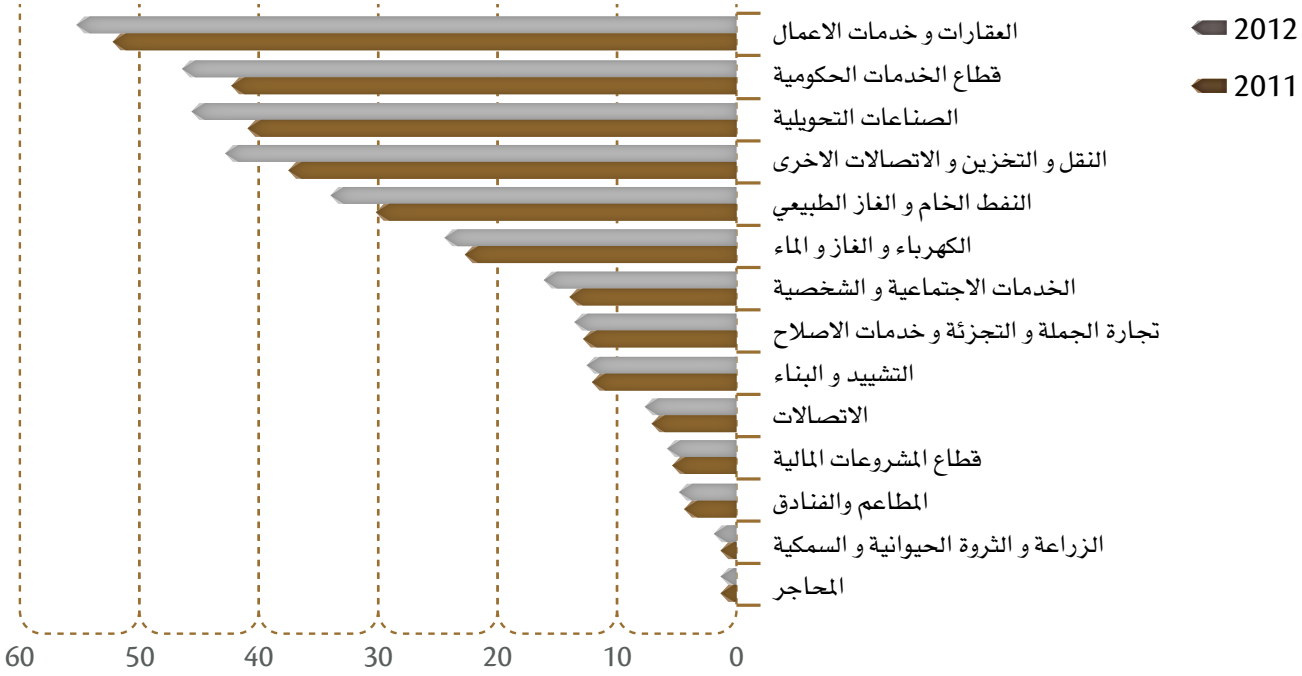

2/4. الاستثمار الأجنبي المباشر

تعول الدولة في توجهها الاستراتيجي لدعم التنمية والتحول نحو الاقتصاد المعرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات مع الشركات العالمية متعددة الجنسية باعتباره قوة محركة وآداه هامة لنقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة وللمساعدة في تدريب وتأهيل الكوادر الفنية الماهرة المواطنة، ومن ثم فهي تعمل دوما على إرساء القواعد والأسس التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث تنتهج سياسة الباب المفتوح أمام المستثمرين الأجانب من خلال قيامها بتيسير الإجراءات وتأهيل البني التحتية التي تسمح لهم بممارسة أعمالهم بسلاسة ويسر، حيث تم إعداد قانون جديد للاستثمار يوفر الإطار القانوني والحماية اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وينظم تدفقاتها وحركتها ومتوقع صدوره خلال العام 2013، ويتيح هذا القانون الملكية الأجنبية لما يصل إلى 100 % من الشركات خارج المناطق الحرة على أساس كل حالة على حدة بما يعزز توجهات الدولة الإستراتيجية نحو الاقتصاد المعرفي والتنويع، كما يوفر المناخ والبيئة المنظمة لعمل قطاع الأعمال بصفة عامة، فضلا عن قيام الدولة ممثلة بوزارة الاقتصاد بإعداد مشروع الخارطة الاستثمارية لتعزيز موقعها على خارطة العالم الاستثمارية وتشجيع جذب الاستثمارات إلى كل إمارة وفق احتياجاتها والميزات التي تتمتع بها وأن تكون مقصداً لرجال الأعمال ورؤوس الأموال وتعريف المستثمرين من جميع أنحاء العالم بفرص الاستثمار بالدولة.

كما ستحتضن الدولة خلال العام 2013 «ملتقى الاستثمار السنوي العالمي الثالث» الذي تنظمه وزارة الاقتصاد بمشاركة 5000 مستثمر ورجل أعمال من دولة الإمارات و 80 دولة عربية وأجنبية لمناقشة مستقبل الاقتصاد العالمي والانعكاسات المتوقعة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول (8)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2009 - 2012)

(بالمليار دولار)

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية
2009	4.0	72.2
2010	5.5	77.7
2011	7.7	85.4
*2012	9.6	95.0
معدل النمو السنوي	% 33.9	% 9.6

*المصدر: التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2012 / 2013.

الشكل (3)
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2009 - 2012)
بالمليار دولار

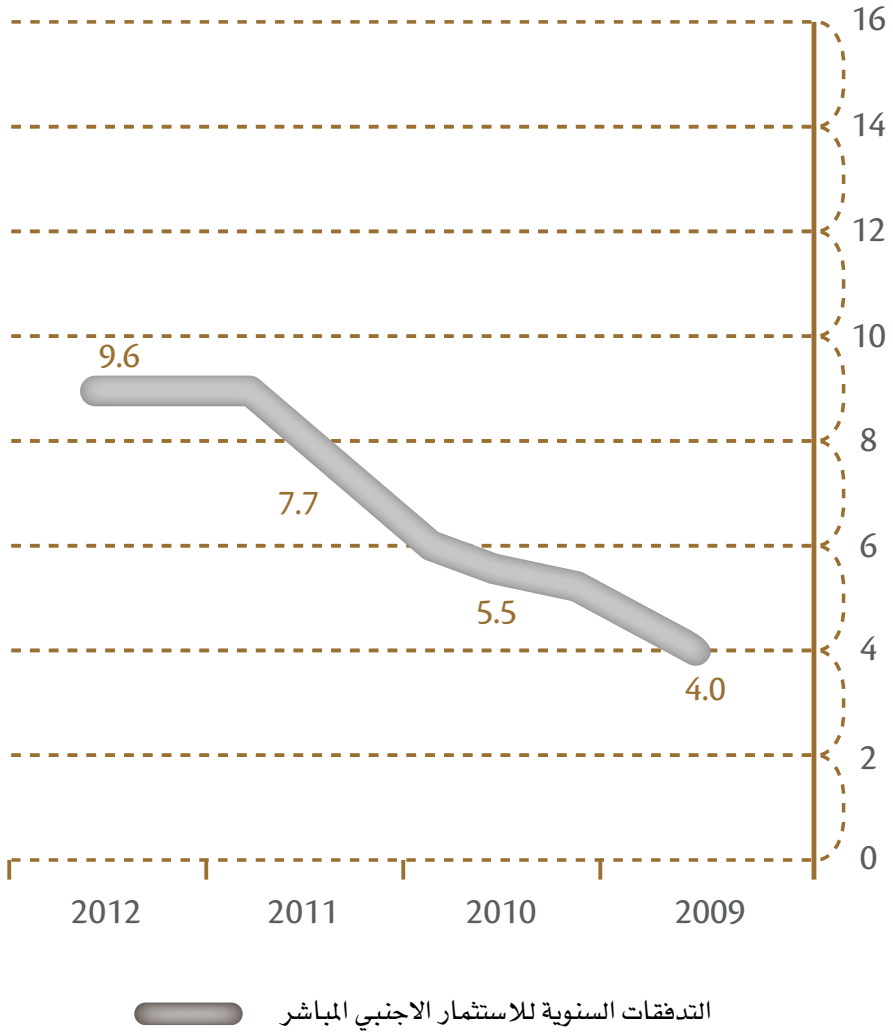

وتشير التقديرات الإحصائية إلى أن الدولة أخذت اتجاها معاكسا لاتجاهات النمو والوضع الاقتصادي العالمي العام حيث استمر التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية وأزمة منطقة اليورو وتنامي الانتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة للعام الثالث على التوالي نظرا لمناخ الاستقرار السياسي والأمني الذي يشكل حاضنة وملاذ آمنا للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تموج بالاضطرابات.

ومن القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تشكل مجالا رحبا للاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة مستقبلا والتي تساعد في توطين التقنية وتأهيل الكوادر الفنية الماهرة المواطنة قطاع الصناعة وخاصة: الأزياء والرياضات المائية وصناعة السينما والمنتجات البحرية وشركات المستحضرات الصيدلانية ومستحضرات التجميل، وأعمال الصيانة والنقل والشحن والتخزين والسياحة والترفيه وخدمات الدعم المالي والرعاية الصحية والمستشفيات والجامعات والإلكترونيات والشركات الاستشارية في مجال الإنشاءات وهندسة العمليات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

3/4. التنافسية

استمرت الدولة خلال العام 2012 بتحقيق تحسنا ملموسا في مؤشر التنافسية فقد حققت المرتبة 24 من بين 144 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مقابل المرتبة 27 في العام 2011، وحلت بذلك في المرتبة الثالثة عربيا بعد قطر والسعودية. ويعزي هذا الانجاز إلى التقدم الذي أحرزته في المؤشرات الرئيسية الثلاث التي يتكون منها المؤشر العام وهي مؤشر المتطلبات الرئيسية والتي احتلت فيه المرتبة الخامسة عالميا ومؤشر تعزيز الكفاءة والذي حققت فيه المركز الحادي والعشرين ومؤشر الابتكار والرقي والذي حققت الدولة فيه المرتبة الخامسة والعشرين على مستوى العالم.

كما حققت الدولة مراكز متقدمة في الدعائم المنبثقة عن المؤشرات الرئيسية أنفة الذكر وفقا لما يشير إليه الجدول رقم (9)، فقد حققت المرتبة الخامسة في دعامة كفاءة أسواق السلع وذلك بسبب فعالية الضرائب وعدم وجود ضرائب على الدخل والأرباح وانخفاض عبء الرسوم الجمركية وانخفاض كلفة السياسات الزراعية وقلة العوائق التجارية ورقي المشترين بالإضافة إلى كثافة المنافسة المحلية ومدى الهيمنة على السوق.

أداء الاقتصاد الوطني

كما حققت المرتبة السابعة في جودة بيئة الاقتصاد الكلي من خلال المحافظة على نسب متدنية من التضخم وتحقيق نتائج ايجابية في أداء الموازنة العامة، وبسبب توفر المرونة في محددات الأجور، ومحدودية هجرة العقول، وعلاقة الأجور بالكفاءة ومرونة مؤشر التوظيف وجودة ممارسات التوظيف وإنهاء الخدمات وعلاقة العمال مع أصحاب العمل، كما حققت المرتبة السابعة أيضا في دعامة كفاءة سوق العمل.

وبسبب البنية التحتية المتميزة فقد حصلت الدولة على المرتبة الثامنة في مؤشر البنية التحتية بسبب جودة البنية التحتية للنقل الجوي والبحري والبري وخدمات الكهرباء وخدمة الهاتف المتحرك ومستوى البنية التحتية بشكل عام.

وانسجاما مع التوجهات الهادفة إلى الارتقاء بعمل المؤسسات فقد حقق مؤشر المؤسسات المرتبة الثانية عشرة بين دول العالم بسبب انخفاض تأثير العنف على مجتمع الأعمال وانخفاض الهدر في الإنفاق الحكومي وارتفاع الثقة بالساسة وانخفاض نسبة الجريمة المنظمة وقلة أعباء الإجراءات الحكومية ومصداقية الخدمات الأمنية والسلوك الأخلاقي للشركات.

ومن المؤشرات الفرعية التي حققت الدولة فيها المرتبة الأولى عالميا مؤشر تأثر الإعمال التجارية من مرض الملاريا ونسبة المصابين بهذا المرض.

بالمقابل لا زالت هناك بعض التحديات أمام تحسين مؤشر التنافسية وبما يتناسب مع الأهداف والطموحات تمثلت بنسبة مشاركة المرأة في سوق العمل والتي حققت الدولة فيها المرتبة 128 ومؤشر حماية المستثمر والتي حصلت فيها الدولة على المرتبة 100 ومؤشر نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي بالمرتبة 99 ومؤشر الحقوق القانونية.

جدول (9)
مؤشر التنافسية لعامي (2011 - 2012)

المؤشر	2012/2011	2013/2012
المؤشر العام للتنافسية	27	24
المتطلبات الرئيسية	10	5
المؤسسات	22	12
البنية التحتية	8	8
بيئة الاقتصاد الكلي	11	7
الصحة والتعليم الابتدائي	41	37
تعزيز الفعالية	25	21
التعليم العالي والتدريب	33	37
فعالية سوق السلع	10	5
فعالية سوق العمل	28	7
تطور أسواق المال	33	25
الجاهزة التقنية	30	32
حجم السوق	43	44
الابتكار وعوامل الرقي	27	25
رقي بيئة التجارة	23	15
الابتكار	28	28

تقارير التنافسية العالمية 2012/2011، 2012/2012، المنتدى الاقتصادي العالمي

الشكل (4)
تطور ترتيب المكونات الفرعية للتنافسية لعامي (2011 - 2012)

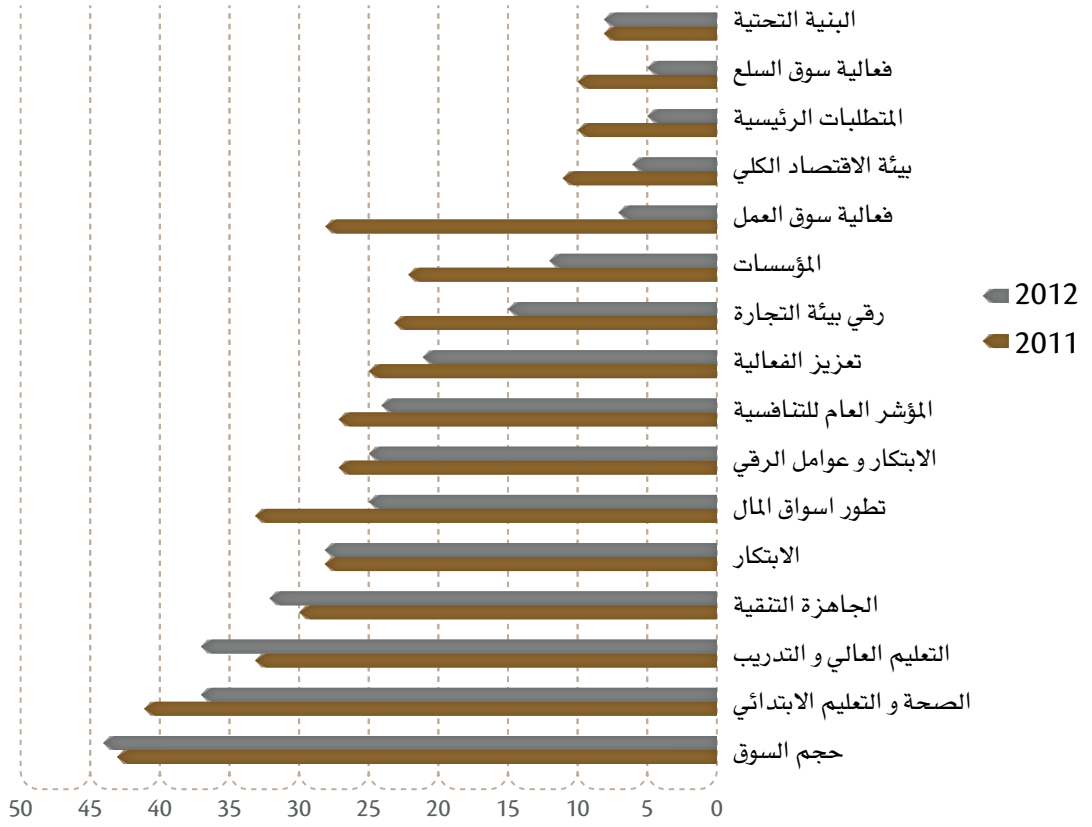

5. القطاع المالي والنقدي

استطاعت القطاعات المالية والنقدية خلال العام 2012 استيعاب تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك من خلال السياسات التي تبنتها الحكومة والسلطات النقدية والتي إستطاع الجهاز المصرفي من خلالها تأمين متطلبات القطاعات الاقتصادية الأخرى مما كان له الأثر الطيب في تحقيق معدل نمو ايجابي في العام 2012 حيث ارتفع ناتج القطاع بالأسعار الجارية إلى 86.1 مليار درهم مقابل 80.1 مليار درهم في العام 2011 وبنسبة نمو بلغت حوالي 7.5 %، ونموا حقيقيا بنسبة بلغت حوالي 6.0 %، وبلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي 6.0 % مقابل 6.9 % في العام 2011، كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع قليلاً بالقطاعات غير النفطية لتصل إلى 10.4 % مقابل 10.1 % في العام 2011، مما عزز وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي وبالتالي تعزيز النشاط في القطاعات الأخرى.

1/5. تطورات الأسواق المالية

تمكنت الأسواق المالية خلال العام 2012 من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالم، وعلى الرغم من انخفاض عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية إلا أن المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفع من 2341.4 نقطة إلى حوالي 2561.2 نقطة أي بنسبة نمو بلغت حوالي 9.4 %، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المتداولة من 346.1 مليار درهم في ديسمبر 2012 إلى 379.1 مليار درهم في ديسمبر 2012 وبنسبة بلغت 9.5 % مما يعكس التحسن في المناخ الاستثماري.

جدول (10)
تطورات الأسواق المالية لعامي (2011 - 2012)

البيان	2011	2012	نسبة النمو
عدد الشركات المدرجة	128	123	-3.9%
المؤشر العام لأسعار الأسهم (نقطه)	2341.4	2561.2	9.4%
القيمة السوقية للأسهم (مليار درهم)	346.1	379.1	9.5%

المصدر : هيئة الأوراق المالية والسلع

2/5.التطورات النقدية

حافظ المعروض النقدي في عام 2012 على نفس نسبة النمو للعام السابق وبحدود 13.4 % ليصل إلى 299.2 مليار درهم مقابل 264.1 مليار درهم في عام 2011، كذالك ارتفع المعروض النقدي (ن 2) والذي يتضمن ما يعرف بشبه النقد ليصل إلى 862.4 مليار درهم في نهاية عام 2012 مقابل 825.8 مليار درهم في عام 2011 وبنسبة زيادة بلغت 4.4 % أما عرض النقود الذي يمثل إجمالي السيولة المحلية ويتضمن الودائع الحكومية فقد ارتفع بنسبة بلغت 8.2 % ووصل إلى 1083.1 مليار درهم في نهاية العام 2012 مقابل 1001.4 مليار درهم في العام 2011، وذلك بفضل زيادة الودائع الحكومية بنسبة كبيرة بلغت حوالي 25 %.

جدول (11)
التطورات النقدية لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012	نسبة النمو
عرض النقد (ن1)	364.1	299.2	% 13.3
عرض النقد الواسع (ن2)	825.8	862.4	% 4.4
عرض النقد الاوسع (ن3)	1001.4	1083.1	% 8.2

المصدر: مصرف الإمارات المركزي.

3/5. التطورات المصرفية

أدت الثقة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي إلى ارتفاع إجمالي أصول المصارف التجارية بالدولة إلى 1791.6 مليار درهم في نهاية العام 2012 مقابل 1666.2 مليار درهم في العام 2011 وبنسبة نمو بلغت 7.8 %، كذلك ارتفعت قيمة ودائع الجمهور لدى تلك المصارف من حوالي 1069.8 مليار درهم عام 2011 إلى حوالي 1167.8 مليار درهم عام 2011 وبنسبة زيادة بلغت 9.2 %، بالمقابل ارتفعت القروض المصرفية بنسبة 2.6 % في نهاية العام 2012 حيث وصلت إلى 1099.1 مليار درهم مقابل 1071 مليار درهم، وبناء على ذلك تراجعت نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى حوالي 94.1 % في عام 2012 مقابل حوالي 100 % في العام 2011 بعد إعادة التقدير.

جدول (12)
التطورات المصرفية لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012	نسبة النمو
إجمالي الأصول	1666.2	1791.6	% 7.8
إجمالي الودائع	1069.8	1167.8	% 9.2
القروض	1071.0	1099.1	% 2.6
نسبة القروض / الودائع	% 100.1	% 94.1	-

المصدر: مصرف الإمارات المركزي

6. ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

يمثل ميزان المدفوعات حجم التدفقات النقدية بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. و تشير البيانات إلى أن الدولة نجحت في غضون فترة قصيرة في عمر اقتصاديات الدول في تثبيت موقعها على خريطة التجارة العالمية والتحول لمركز تجاري مهم، وقد شهد ميزان المدفوعات تطورا كبيرا خلال العام 2012 وحقق فائضا بحوالي 36.4 مليار درهم وهو أكثر من ضعف الفائض المتحقق في العام السابق 2011 مما انعكس ايجابيا على زيادة الاحتياطيات من الموجودات الأجنبية لدى المصرف المركزي. وقد جاء ذلك الوفر بسبب الفائض الذي حققه الحساب الجاري والذي بلغ حوالي 244.4 مليار درهم وبنسبة نمو بلغت حوالي 30.6 % عن العام 2011، وذلك على الرغم من العجز في ميزان التجارة الخدمية و ارتفاع صافي التحويلات الجارية.

جدول (13)
ملخص ميزان المدفوعات لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012	نسبة النمو
ميزان الحساب الجاري	187.1	244.4	% 30.6
الميزان التجاري (فوب)	391.5	470.9	% 20.3
الميزان التجاري غير النفطي	-18.4	37.3	% -302.6
الخدمات (صافي)	-160.6	-179.4	% 11.7
دخل الاستثمار (صافي)	0.4	1.1	% 170.3
التحويلات	-44.2	-48.2	% 9.0
الحساب المالي و الرأسمالي	-109.1	-145.8	% 33.5
السهو و الخطأ	-61.3	-62.3	% 1.6
الميزان الاجمالي	16.6	36.4	% 118.8

المصدر: مصرف الإمارات المركزي.

1/6. التجارة الخارجية

حققت التجارة الخارجية النفطية وغير النفطية نسبة نمو بلغت 14.9 % ووصلت إلى حوالي 2.2 تريليون درهم خلال العام 2012 مقابل حوالي 1.9 تريليون درهم في العام 2011. وحقق الميزان التجاري السلعي والذي يشمل الصادرات النفطية وغير النفطية وصادرات المناطق الحرة وإعادة التصدير فائضا بمقدار 470.9 مليار درهم في العام 2012 مقابل 391.5 مليار دهم في العام 2011 وبنسبة نمو بلغت حوالي 20.3 %. وقد كان لارتفاع نشاط إعادة التصدير وارتفاع أسعار النفط والذي يشكل حوالي 30.9 % من إجمالي الصادرات السلعية الأثر الكبير في هذه الزيادة.

وفيما تعلق بالميزان التجاري غير النفطي فقد أصبحت القطاعات غير النفطية تأخذ حيزا متناميا في حجم التبادل التجاري مع العالم، حيث احتلت الصادرات السلعية غير النفطية والتي تشمل الصادرات الوطنية وصادرات المناطق الحرة وإعادة التصدير حوالي 69.1 % من إجمالي الصادرات. وقد حقق الميزان التجاري غير النفطي فائضا بلغ 37.3 مليار درهم في العام 2012 بعد أن كان يعاني من عجز بقيمة 18.4- في العام الذي سبقه.

ويعزى ذلك إلى زيادة توسع النشاط التصديري للمناطق الحرة وبنسبة نمو بلغت حوالي 26.2 % وارتفاع وتيرة الصادرات الوطنية وخاصة من المنتجات التقليدية وتزايد نشاط إعادة التصدير.

جدول (14)
الميزان التجاري عامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012	نسبه النمو
الميزان التجاري (فوب)	391.5	470.9	% 20.3
الميزان التجاري غير النفطي	-18.3	37.3	% 302.6
صادرات النفط والغاز	409.9	433.6	% 5.8
صادرات النفط الخام	332.9	345.1	% 3.7
صادرات المشتقات النفطية	32.8	35.3	% 7.7
صادرات الغاز	44.2	53.2	% 20.4
صادرات غير نفطية	260.3	353.7	% 35.9
صادرات المناطق الحرة	146.2	184.5	% 26.2
الصادرات الوطنية الأخرى	114.0	169.2	% 48.4
إعادة التصدير	439.1	498.5	% 13.5
إجمالي الواردات (فوب)	-717.8	-814.9	% 13.5
الواردات السلعيه	-602.8	-686.5	% 13.9
واردات المناطق الحرة	-221.5	-250.0	% 12.9
الواردات من الغاز	-20.2	-22.2	% 9.9

المصدر: مصرف الإمارات المركزي

1/1. الصادرات الوطنية

استمرت الصادرات الوطنية بتحقيق نمو مضطرد خلال العام 2012 وذلك بفضل السياسات الاقتصادية والتجارية التي تم تبنيها والمتمثلة بتعزيز القاعدة التصديرية وفتح أسواق جديدة وتذليل الصعوبات أمام المنتجات الوطنية في الأسواق التقليدية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات التعاون الاقتصادي مع دول العالم والترويج التجاري والمشاركة في المعارض والفعاليات التجارية. وقد حققت الصادرات الوطنية غير النفطية نسبة نمو بلغت حوالي 48.4 % وساهمت بحوالي 13.2 % من إجمالي الصادرات، فيما ساهمت الصادرات من المناطق الحرة بحوالي 14.3 % ونمت بحوالي 26.2 % مقارنة بالعام 2011. وتركزت السلع المصدرة بالذهب وبوليرات الاثيلين والحلي والمجوهرات والالمونيوم الخام وبوليرات البروبلين والتي شكلت حوالي 68 % من إجمالي الصادرات. وقد استحوذت خمس دول هي سويسرا والهند وتركيا والسعودية وعمان على حوالي 60.0 % من إجمالي الصادرات الوطنية.

2/1. إعادة التصدير

استمر نشاط إعادة التصدير أيضا بلعب دور هام في التجارة الخارجية للدولة ليحقق نسبة نمو بلغت 13.5 % وبقيمة وصلت إلى حوالي نصف تريلون درهم في العام 2012 مستفيدا من الموقع التجاري المميز للدولة والبينة التحتية وسياسة الانفتاح المتبعة مع العالم، و أصبح هذا النشاط الهام يساهم بحوالي 38.8 % من إجمالي الصادرات غير النفطية كما يساهم بتنشيط وتشغيل قطاعات النقل والتخزين والاتصالات والموانى والأنشطة الصناعية العاملة في تصنيع المنتجات ثم إعادة تصديرها مثل صياغة الذهب والألماس والحلي والمجوهرات والتي تستحوذ على حوالي 38.0 % من نشاط إعادة التصدير. كذلك استحوذت خمس دول هي الهند وإيران وبلجيكا وعمان وهونج كونغ على حوالي نصف السلع المعاد تصديرها.

الشكل (5)
توزيع الصادرات الوطنية و اعادة التصدير لعام 2012

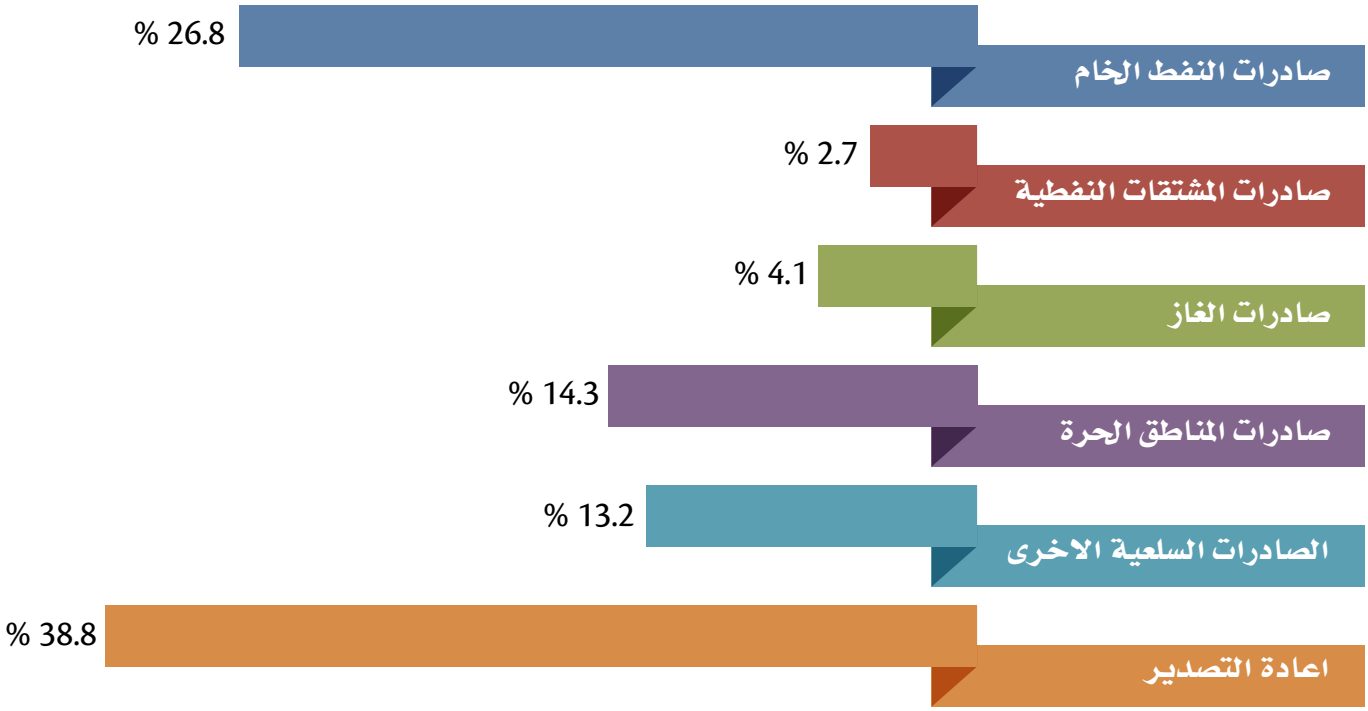

3/1. الواردات

ساهم استمرار التعافي الاقتصادي الذي شهده العام 2012 في زيادة الطلب على المواد الخام والسلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والرأسمالية على حد سواء مما أدى إلى ارتفاع الواردات لتصل إلى حوالي 814.9 مليار درهم وبنسبة نمو بلغت حوالي 13.5 %. وتركزت الواردات السلعية في الذهب والألماس والحلي والمجوهرات والسيارات والطائرات وأجزاؤها لتشكل حوالي 41.0 % من إجمالي الواردات، كما كانت الهند وأمريكا والصين واليابان وكوريا الجنوبية من أهم الدول التي تم الاستيراد منها خلال العام.

وبسبب زيادة النشاط التجاري والصناعي في المناطق الحرة فقد نمت الواردات إلى تلك المناطق بحوالي 12.3 % وساهمت بحوالي 26.1 % من إجمالي الواردات غير النفطية.

الشكل (6)
الواردات للعام 2012

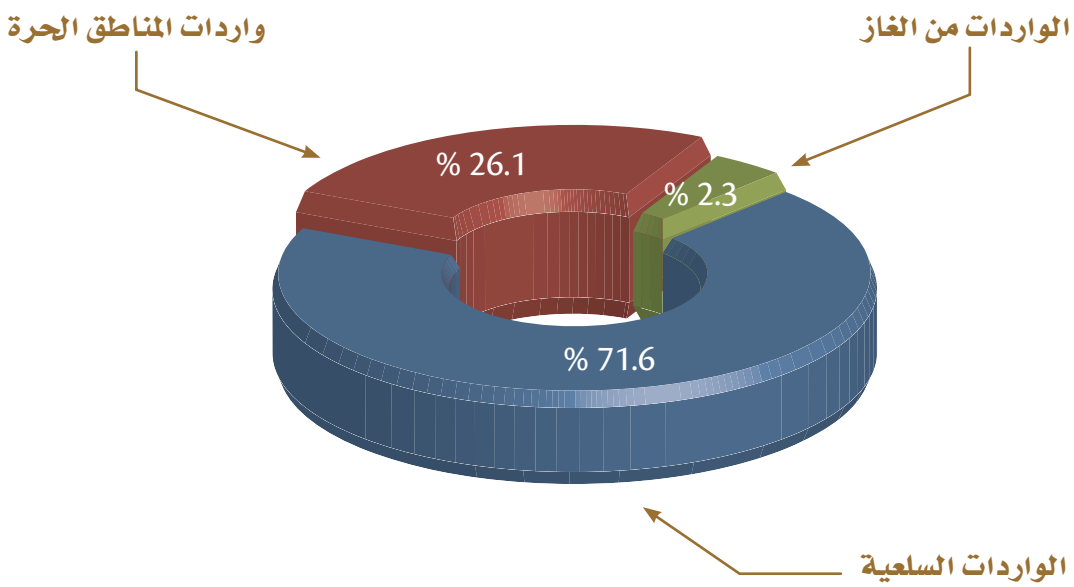

2. تجارة الخدمات

باتت تجارة الخدمات تلعب دورا متزايدا في الاقتصاد الوطني خاصة مع تزايد حركة السياحة والتجارة وما يستلزمهما من تطور في قطاعات النقل والاتصالات والتامين والخدمات المساندة الأخرى. وقد شكلت تجارة الخدمات مع العالم الخارجي حوالي 14 % من إجمالي التجارة الخارجية بشقيها السلعي والخدمي وحققت في العام 2012 نموا بلغ حوالي 14 % أيضا، إلا إن عجز الميزان الخدمي قد شهد نموا بنسبة بلغت 11.7 % ليصل إلى حوالي 179.4- مليار درهم مقابل 160.6- مليار درهم في العام 2011.

جدول (15)
ميزان الخدمات لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012	نسبه النمو
الخدمات (صافي)	-160.6	-179.4	% 11.7
الصادرات الخدمية	47.0	55.3	% 17.7
السفر	33.8	38.1	% 12.8
النقل	10.5	14.3	% 36.4
الخدمات الحكومية	2.7	2.9	% 7.4
الواردات الخدمية	-207.6	-234.8	% 13.1
السفر	-48.5	-55.4	% 14.1
النقل	-29.4	-32.1	% 9.2
الخدمات الحكومية	-3.0	-3.5	% 16.7
التامين والشحن	-126.7	-143.8	% 13.5

المصدر: مصرف الإمارات المركزي

1/2. الصادرات الخدمية

حققت الصادرات الخدمية في العام 2012 نسبة نمو بلغت حوالي 17.7 % بحيث وصلت إلى حوالي 55.3 مليار درهم مقابل حوالي 47 مليار درهم في العام 2011، وجاء هذا النمو مدفوعا بزيادة المقبوضات من النقل بحوالي 36.4 %، بسبب انتعاش حركة النقل الخارجي وخاصة الجوي والبحري للأفراد والبضائع ، كذلك أدت زيادة النشاط السياحي إلى زيادة المقبوضات من السفر بنسبة 12.8 % والتي تشكل حوالي 68.9 % من إجمالي الصادرات الخدمية.

الشكل (7)
مكونات الصادرات الخدمية لعام 2012

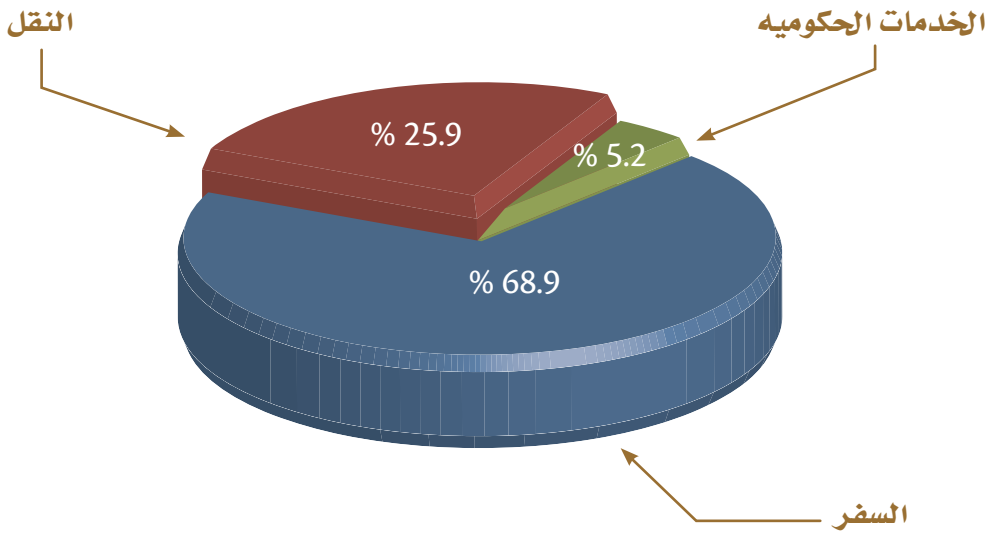

2/2. الواردات الخدمية

تشكل المدفوعات الخارجية على التامين والشحن حوالي 61.3 % من إجمالي المدفوعات الخدمية وقد أدت زيادة الحركة التجارية إلى نمو هذا البند بنحو 13.5 % في العام 2012 بحيث وصل إلى حوالي 143.8 مليار درهم. كذلك حقق بند السفر نسبة نمو بلغت حوالي 14.1 % فيما حققت المدفوعات الخدمية الأخرى كالنقل والمدفوعات الحكومية نسبا متفاوتة ليصل إجمالي الواردات الخدمية إلى حوالي 234.8 مليار درهم في العام 2012، مقابل 207.6 مليار درهم في العام 2011 أي بنسبة نمو بلغت حوالي 13.1 %.

الشكل (8)
مكونات الواردات الخدمية لعام 2012

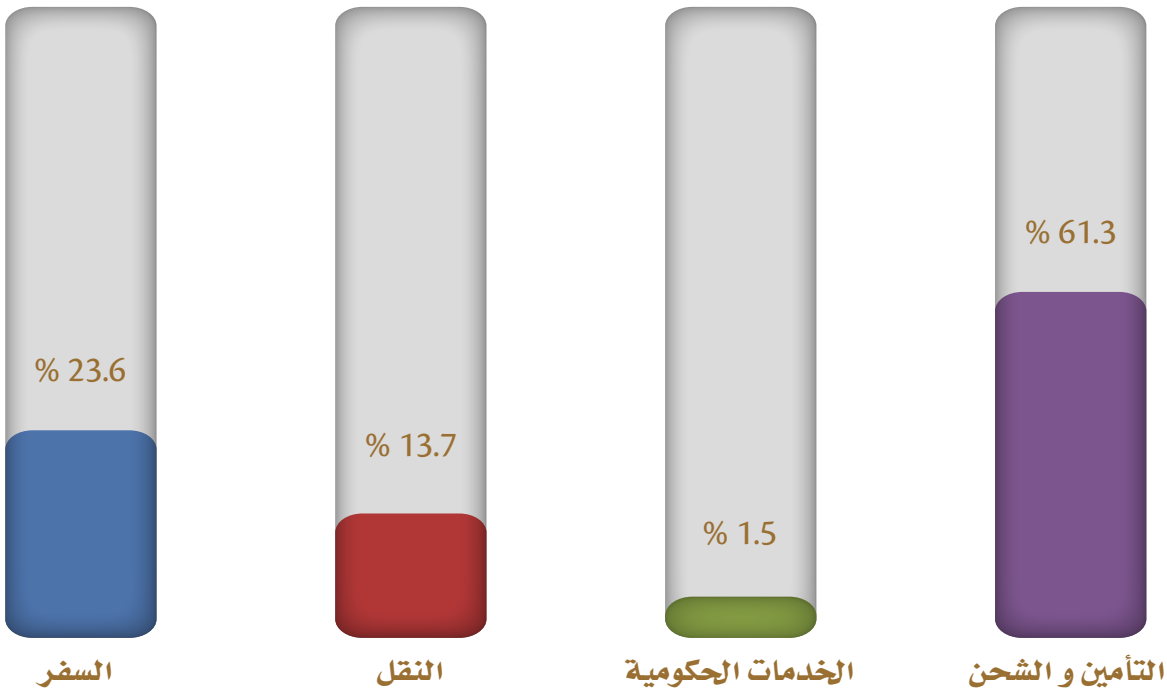

3. دخل الاستثمار

حققت صافي مقبوضات العوائد من الاستثمارات الخارجية التي تقوم بها شركات القطاع العام حوالي 27 مليار درهم في العام 2012 وبنسبة نمو بلغت حوالي 7.8 % عن العام الذي سبقه، كذلك بلغت صافي المقبوضات من شركات النفط والغاز ومن القطاع الخاص المصرفي وغير المصرفي وفوائد القروض الخارجية حوالي 26 مليار درهم ليحقق صافي عوائد الاستثمار الأجنبي فائضا يبلغ حوالي 1.1 مليار درهم تقريبا مقابل حوالي 0.4 مليار درهم في العام 2011.

جدول (16)
صافي عوائد الاستثمارات الخارجية لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012	نسبه النمو
دخل الاستثمار (صافي)	0.4	1.1	% 170.3
النظام المصرفي	-5.1	-5.2	% 2.3
القطاع الخاص غير المصرفي	-6.1	-5.6	-8.5
شركات القطاع العام	25.1	27.0	% 7.8
فوائد القروض الرسمية	-3.9	-4.1	% 5.1
شركات النفط والغاز الأجنبية	-9.6	-11.0	% 15.4

المصدر: مصرف الإمارات المركزي

4. التحويلات

بلغت تحويلات العاملين إلى الخارج حوالي 48.2 مليار درهم في العام 2012 وبنسبة نمو بلغت حوالي 9.0 % مقارنة بالعام 2011. ويشكل هذا النوع من التحويلات حوالي 3.4 % من الناتج المحلي الإجمالي.

5. الحساب الرأسمالي والمالي

حققت استثمارات القطاع الخاص المباشرة في العام 2012 نسبة نمو بلغت حوالي 25.0 %. لتصل إلى حوالي 35.2 مليار درهم كما حققت الاستثمارات في المحافظ المالية الخارجية نموا بنسبة بلغت 44.0 %. لتصل إلى حوالي 3.6 مليار درهم. بالمقابل بلغ مجموع التدفقات الاستثمارية للخارج سواء المباشرة وغير المباشرة البنكية وغير البنكية حوالي 184.6 مليار درهم. ليصل صافي الحساب الرأسمالي حوالي 145.7- مليار درهم مقابل حوالي 109.2 مليار درهم في العام 2011 وبنسبة نمو بلغت حوالي 33.5 %.

جدول (17)
الميزان المالي والرأسمالي لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012
الحساب المالي والرأسمالي	-109.1	-145.8
القطاع الخاص	2.9	-30.8
الاستثمارات المباشرة	20.2	24.8
المدفوعات	-8.0	-10.5
المقبوضات	28.2	35.3
الاستثمار في المحفظة المالية	2.5	3.6
استثمارات البنوك	2.7	-32.1
الأوراق المالية	-1.7	-5.1
الاستثمارات الأخرى (ودائع وقروض)	4.4	-27.0
استثمارات خاصة غير بنكية	-22.6	-27.0
شركات القطاع العام	-112.0	-115.0

المصدر: مصرف الإمارات المركزي

ثالثاً: التنوع الاقتصادي

ثالثاً: التنوع الاقتصادي

أولت الحكومة قضايا التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة، وتستند التجربة المتميزة للدولة في هذا المجال على أسس ثابتة تمثلت بتنمية القطاعات غير النفطية من خلال الاستثمار الكثيف في البنية التحتية لهذه القطاعات، لإيجاد الأرضية اللازمة لنموها، ولقد أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإلى انتقال العديد من الشركات والمصارف والمؤسسات الاقتصادية إلى الدولة، لتتخذ منها مركزا إقليميا لعملياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط ، فقد تم التركيز على القطاعات التي تتوافر لديها فرص النجاح في الدولة ضمن عملية التنويع، مثل قطاع التجارة الخارجية وذلك بهدف تحويل الدولة إلى مركز تجاري خاصة فيما يتعلق بتجارة إعادة التصدير، مما استدعى إقامة موانئ عملاقة. أما قطاع المواصلات والخدمات اللوجستية الذي يساهم في الوقت الحالي بحصة مهمة في الناتج المحلي، فاقتضت عملية تطويره الاستثمار في البنية التحتية للمطارات والطرق وشبكات الاتصالات، مما أدى لتحول الدولة إلى مركز عالمي لربط خطوط الطيران . وفي مجال الصناعات التحويلية، فأنه بالإضافة إلى تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد حدث تحول كبير في مساهمة الصناعات الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خصوصا صناعة الألمونيوم. كذلك ادخل قطاع الخدمات المالية والمصرفية، تطورات كبيرة في المؤسسات المصرفية المحلية إلى جانب إقامة المراكز المالية التي تحولت إلى مقار إقليمية لكبريات المؤسسات المالية في العالم، مما أتاح لها المساهمة في تمويل برامج التنوع الاقتصادي.

وقد أشادت التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بإستراتيجية دولة الإمارات في التنوع الاقتصادي ، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر للدخل ووصفها بالتجربة الأفضل بين البلدان النفطية لما توفره من فرص عمل عديدة، ونلاحظ هذا التنوع من خلال توسيع مساهمة القطاع المالي وقطاع الخدمات اللوجستية في الناتج المحلي الإجمالي . فلقد بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية ما نسبته 67.3 % في عام 2012 مقارنة بنسبة 67.9 % عام 2011 كما ذكر سابقا.

وبسبب نجاح السياسات الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل حققت القطاعات الاقتصادية غير النفطية معدل نمو بلغ 3.4 % بين عامي 2011 و 2012. ومن أهم القطاعات التي يعول عليها في تحقيق هدف التنوع قطاع الصناعة التحويلية الذي بلغ معدل نموه السنوي خلال عام 2012 نحو 1.2 %، وقطاع الكهرباء والماء الذي حقق نموا قدره 5.9 %، ليواكب النهضة العمرانية الكبيرة التي تشهدها الدولة من إعادة بناء المرافق والطرق والمدن الجديدة بالدولة ، وكذلك قطاع النقل والاتصالات الذي حقق نموا قدره 2.4 %.

رابعاً: التنمية المتوازنة

ستبقى التنمية المتوازنة ، أهم الأهداف على طريق التنمية الاقتصادية الفعلية، ويعد غيابها من أبرز الاختلالات التي يعاني منها أي اقتصاد.

فالتنمية المتوازنة بمفهومها العام هو ضخ استثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك في الأقاليم المكونة للمجتمع.

وتقوم إستراتيجية النمو المتوازن على:

- دفعه قوية متمثلة في حد أدنى من الاستثمارات
- توجيه هذه الاستثمارات إلى عدد متنوع من الأنشطة وبشكل متزامن
- أن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب.

لقد اتخذت الدولة مفهوم التنمية المتوازنة، منهجا لرؤيتها التنموية، ومن أجل ذلك عملت على تخفيف اعتماد اقتصادها الوطني على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للنمو والدخل، واتجهت لاستثمار عائدات هذا القطاع في بناء اقتصاد متوازن قادر على النمو والازدهار للأجيال الحالية والقادمة.

وبنظرة إلى حجم الاستثمارات بالدولة لعامي 2011، 2012 نجد أن هناك زيادة مستمرة في حجم الاستثمارات الثابتة السنوية موزعة على القطاعات المختلفة بهدف تحقيق التنمية المتوازنة المنشودة.

جدول (18)
التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار) بالأسعار الجارية لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	المساهمة	2012	المساهمة	نسبة النمو
القطاعات الإنتاجية	106.7	% 37.9	117.6	% 38	% 10.2
قطاعات الخدمات الإنتاجية	118.9	% 42.2	129.2	% 41.8	% 8.7
القطاعات الخدمية	56.1	% 19.9	62.4	% 20.2	% 11.2
الإجمالي	281.7	% 100	309.2	% 100	% 9.8

المصدر: المركز الوطني للإحصاء

لقد نفذت الدولة استثمارات بلغت نحو 309.2 مليار درهم عام 2012 بنسبة نمو قدرها 9.8 % عن عام 2011 الذي بلغ 281.7 مليار درهم، ويشير هيكل الاستثمارات إلى أن القطاعات الإنتاجية استحوذت على ما نسبته 38 % من إجمالي الاستثمارات عام 2012 وهذا يعكس اتجاهات التنمية في الدولة، حيث يلقى الجانب الإنتاجي اهتمام المسئولين والمستثمرين ورجال الأعمال تماشيا مع التطورات الاقتصادية وحاجة البلاد لإنتاج يغطي الاحتياجات المحلية ويقلل من الواردات السلعية.

وتظهر البيانات حجم مساهمة الصناعات التحويلية بنسبة 38.8 % من إجمالي الاستثمارات بالدولة عام 2012 متفوقة بذلك على ما تم استثماره في قطاع النفط مما يعكس اهتمام الدولة بالصناعة خاصة المتوسطة والصغيرة منها.

جدول (19)
استثمارات القطاعات الإنتاجية لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012	المساهمة
الزراعة	0.8	0.9	% 0.8
النفط	30.1	33.9	% 28.8
المحاجر	0.4	0.4	% 0.3
الصناعة	40.8	45.6	% 38.8
الكهرباء والماء	22.6	24.3	% 20.7
التشييد والبناء	12	12.5	% 10.6
الإجمالي	106.7	117.6	% 100

حققت مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية في إجمالي استثمارات عام 2012 ما نسبته 41.8 %، واستحوذ قطاع النقل والاتصالات على ما نسبته 38.7 % من إجمالي الاستثمارات وهذا يعبر عن أهمية القطاع والدور الرائد الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني الذي يسعى للتحول لاقتصاد معرفي، كما يعكس الاهتمام والتركيز على تنمية تلك القطاعات بما يخدم هدف التنويع الاقتصادي ويساهم في تحسين ميزان الخدمات ، كما أن تلك القطاعات تمثل قوة اقتصادية يضيف نجاحها وتقدمها رصيداً للمستقبل الاقتصادي للدولة.

جدول (20)
استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012	المساهمة
تجارة الجملة والتجزئة	12.8	13.5	% 10.5
المطاعم والفنادق	4.3	4.8	% 3.7
النقل والاتصالات	44.4	50	% 38.7
العقارات	52.1	55.2	% 42.7
المشروعات المالية	5.3	5.7	% 4.4
الإجمالي	118.9	129.2	% 100

وحققت القطاعات الخدمية المتركزة في الأنشطة الحكومية استثمارات بلغت 62.4 مليار درهم بنسبة 20.2 % من إجمالي الاستثمارات المحققة عام 2012 وهي تتركز في الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية والأمن والعدالة والإعلام والثقافة والخدمات الاجتماعية والشخصية.

جدول (21)
استثمارات القطاعات الخدمية لعامي (2011 - 2012)

مليار درهم

البيان	2011	2012	مساهمة
الخدمات الشخصية	13.9	16.1	% 25.8
الخدمات الحكومية	42.2	46.3	% 74.2
الإجمالي	56.1	62.4	% 100

ويوضح الجدول التالي نتيجة تلك الاستثمارات وانعكاسها على الناتج المحلي الإجمالي، وكيف تسير التنمية المتوازنة في طريقها، ويظهر أن القطاعات الإنتاجية عام 2012 استحوذت على 38 % من الاستثمارات وحققت ناتجا نسبته 61.2 % من إجمالي الناتج المحلي (لوجود قطاعي النفط والصناعة).

استحوذت قطاعات الخدمات الإنتاجية على ما نسبته 41.8 % من إجمالي الاستثمارات وحققت ما نسبته 31.5 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2012 و استثمرت القطاعات الخدمية ما نسبته 20.2 % من إجمالي الاستثمارات وحققت ما نسبته 7.3 % من الناتج المحلي المحقق عام 2012.

جدول (22)
توزيع الاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي (2011 - 2012)

البيان	2011		2012	
	الاستثمار	الناتج	الاستثمار	الناتج
القطاعات الإنتاجية	% 37.9	% 60.8	% 38.0	% 61.2
قطاعات الخدمات الإنتاجية	% 42.2	% 32.0	% 41.8	% 31.5
القطاعات الخدمية	% 19.9	% 7.2	% 20.2	% 7.3
الإجمالي	% 100	% 100	% 100	% 100

خامساً: السكان والقوى العاملة

1. السكان

سكان الدولة هم الأداة والهدف الرئيسي لمختلف أنشطة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنهم يمثلون فرصا للدولة باعتبارهم مصدرا للقوى العاملة التي تأخذ على عاتقها انجاز خطط التنمية وتحقيق أهدافها ، ويشكلون في ذات الوقت تحديا باعتبار ما للتركيبة السكانية من خصوصية تتمثل في وجود مشكلتين هما خلل في سوق العمل وآخر في هيكل التركيبة السكانية، فضلا عن أعباء التنمية والصيانة والتطوير المتواصل في مرافق الخدمات العامة. وتشير التقديرات إلى ارتفاع إجمالي عدد السكان بالدولة إلى 8.4 مليون نسمة عام 2011 عن مستواه البالغ 8.3 مليون نسمة عام 2010 بنسبة نمو بلغت 1.2 %.

2. القوى العاملة

تشير تقديرات المركز الوطني للإحصاء عن عام 2011 إلى أن معدل النشيطين اقتصاديا بلغ 65.9 % من إجمالي عدد السكان، كما بلغ معدل المشتغلين نحو 62.9 % من القوة العاملة، وتطور معدل البطالة، إلى 4.6 % عن مستواها البالغ 4.3 % من حجم القوى العاملة عام 2010.

وطبقا لبيانات توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية جاء قطاع التشييد والبناء في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث استيعاب المشتغلين بالدولة وبنسبة 22.1 % يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بنسبة 19.5 %، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 12.0 %، تلاه قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 10.6 % وبعده قطاع الخدمات المنزلية بنسبة 8.3 %، وبلغ ما استوعبته القطاعات الخمسة نحو 72.5 % من إجمالي عدد المشتغلين المقدر بالدولة خلال عام 2011.

وبشأن أجور وتعويضات المشتغلين جاء قطاع الخدمات الحكومية في مقدمة القطاعات الاقتصادية التي تتقاضى أجور بالدولة وبنسبة 19 % من إجمالي تعويضات المشتغلين، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح وقطاع التشييد والبناء بنسبة 13.7 % و 13.5 % على الترتيب، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 10.4 %، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات الأخرى بنسبة 7.6 %، وقد بلغ نسبة مجموع تعويضات القطاعات الخمسة نحو 64.2 % (أو نحو 190 مليار درهم) من إجمالي تعويضات المشتغلين المقدرة خلال عام 2011.

جدول (23)
تقديرات المشتغلون وحجم الأجور حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2011

القطاعات	المشتغلون*		حجم الأجور	
	العدد بالآلاف	المساهمه	القيمة بالمليار درهم	المساهمه
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	244	% 4.7	3.1	% 1.1
النفط الخام والغاز الطبيعي	61	% 1.2	10.2	% 3.4
المحاجر	11	% 0.2	0.3	% 0.1
الصناعات التحويلية	629	% 12.0	30.7	% 10.4
الكهرباء والغاز والماء	60	% 1.2	4.2	% 1.4
التشييد والبناء	1159	% 22.1	40.0	% 13.5
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	1020	% 19.5	40.5	% 13.7
المطاعم والفنادق	243	% 4.6	8.6	% 2.9
النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	316	% 6.0	22.6	% 7.6
الاتصالات	16	% 0.3	4.9	% 1.7
العقارات وخدمات الأعمال	202	% 3.9	29.9	% 10.1
الخدمات الاجتماعية والشخصية	210	% 4.0	21.3	% 7.2
قطاع المشروعات المالية	76	% 1.5	18.0	% 6.1
قطاع الخدمات الحكومية	556	% 10.6	56.2	% 19.0
الخدمات المنزلية	435	% 8.3	5.1	% 1.7
المجموع	5238	% 100	295.7	% 100

المصدر: المركز الوطني للإحصاء.

الشكل (9)
التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2011

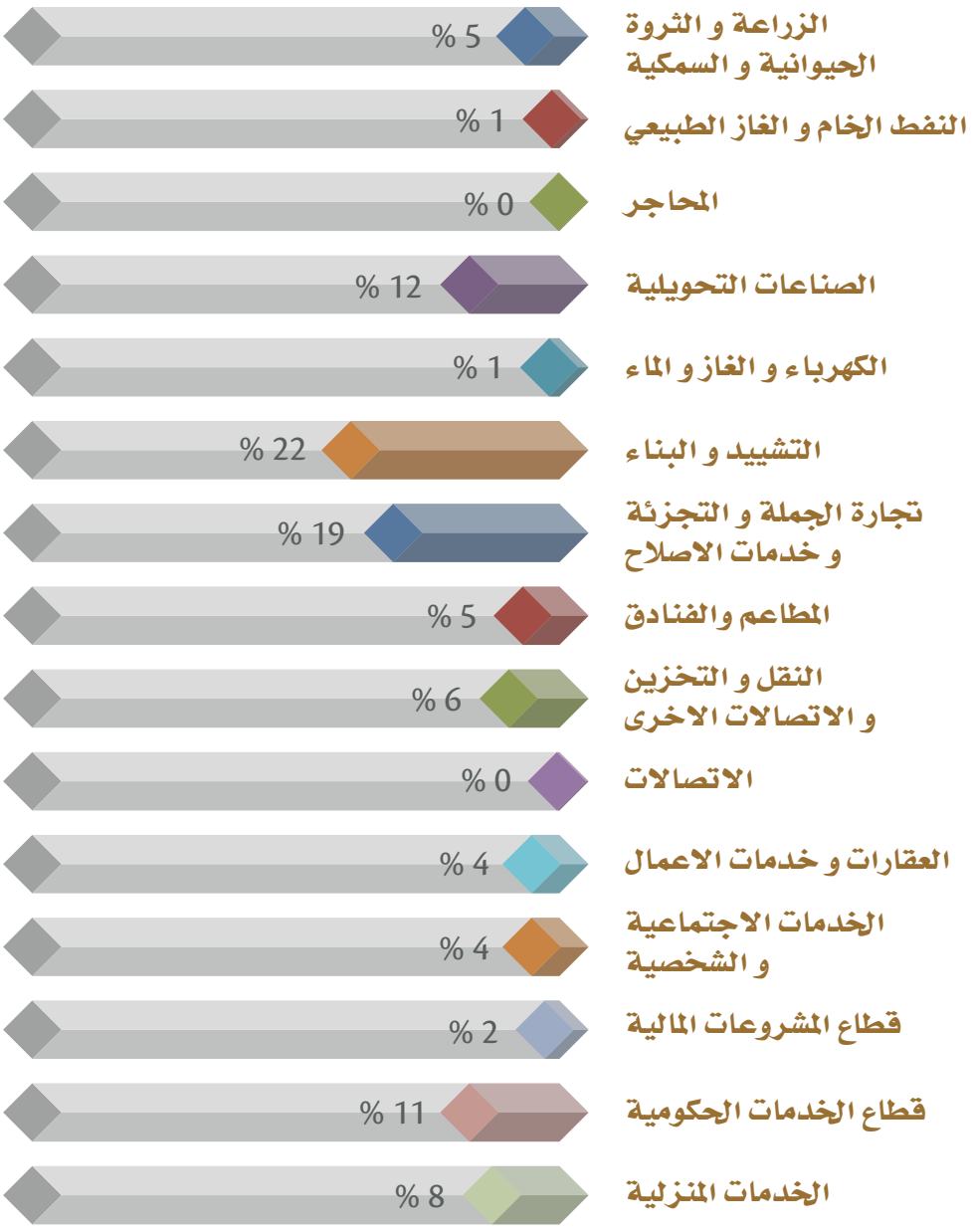

الشكل (10)
التوزيع النسبى لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2011

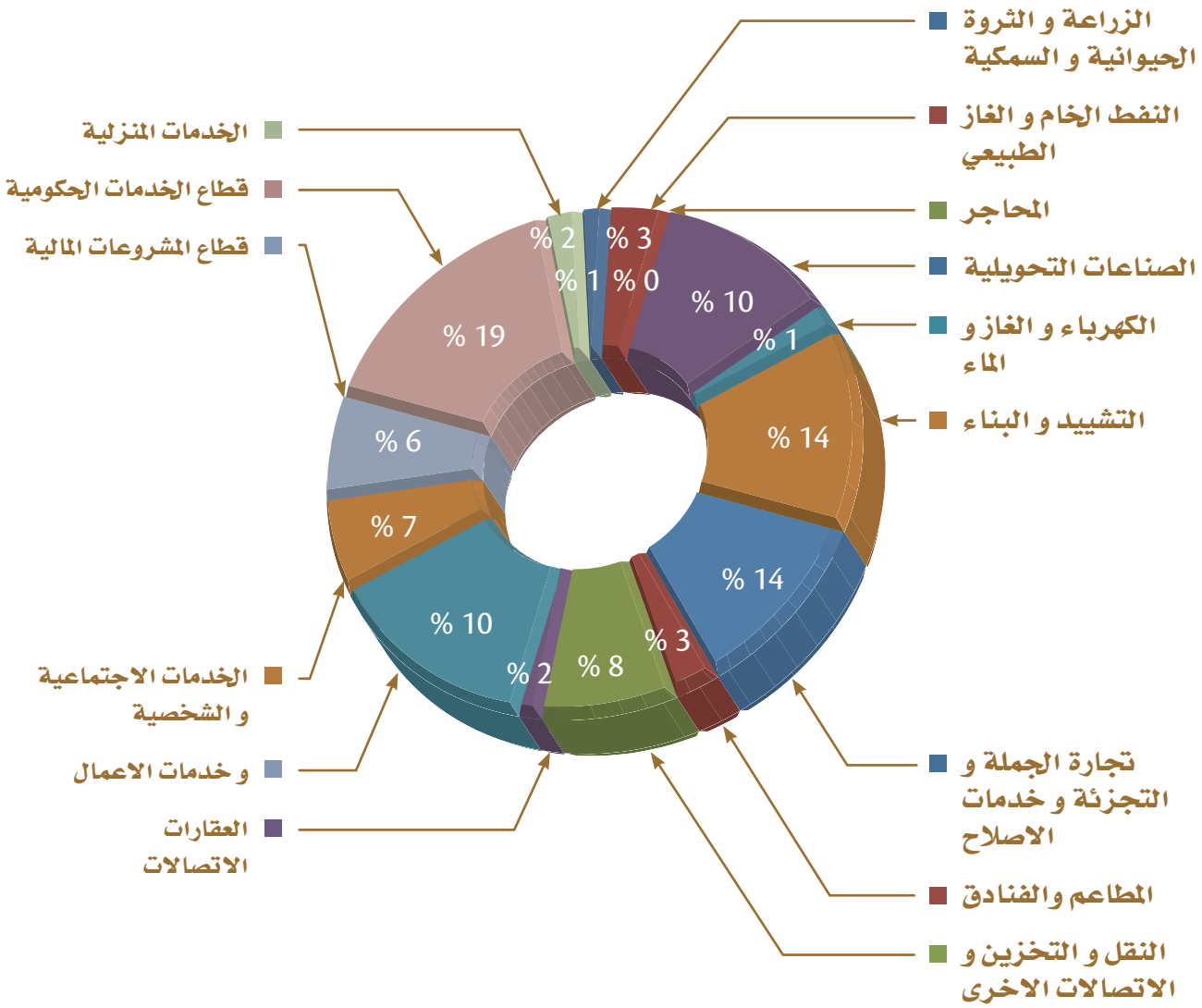

سادساً: قضايا اقتصادية

الفرص والتحديات أمام الاقتصاد الوطني في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية

لا يزال العالم الذي تعد الدولة جزءً من تفاعلاته الاقتصادية، يعاني من تبعات الأزمة المالية العالمية وأزمة منطقة اليورو، ويتجلى ذلك بتراجع النمو العالمي وارتفاع معدل البطالة وصعوبات مالية تواجه بعض دول أوروبا ومن المتوقع استمرار النمو الضعيف للاقتصاد العالمي على المدى القريب، ومن المهم للدولة كما تمكنت بفضل سياساتها الاقتصادية الحكيمة والمتوازنة من تخطي تبعات تلك الأزمة بأقل الخسائر، أن تدرس وعلى المدى القصير والمتوسط الفرص المتاحة لتعظيم منافعها وكذا التحديات التي تواجهها لتقليل انعكاساتها السلبية لتحقيق المزيد من النمو ومستهدفات استراتيجياتها من عملية التنمية، خاصة وان دولة الإمارات جزء هام وفاعل في محيطها العالمي تؤثر فيه وتتأثر به بحكم ثقلها الإقليمي والعربي والدولي وموقعها الاستراتيجي وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وما لديها من موارد إستراتيجية هامه وما تمتلكه من فوائض ماليه مؤثره.

أولا: الفرص المتاحة أمام دولة الإمارات العربية المتحدة:

يأتي من بين أهم الفرص المتاحة أمام اقتصاد الدولة لمواصلة تحقيق ارتفاع في النمو على المدى القصير والمتوسط وتحقيق أهداف التنمية بما يحافظ معدلات النمو الاقتصادي ما يلي:

1. الإيرادات المالية

تشكل إيرادات النفط قاعدة صلبة للنمو بالدولة لسنوات عديدة نتيجة توافر احتياطي كبير من النفط يقدر عام 2010 بنحو 97.8 مليار برميل تكفى لنحو 100 عام أخرى بمعدلات الإنتاج الحالية (2.6 مليون برميل / يوم) مع توقع استمرار الارتفاع النسبي بالأسعار على المدى القصير والمتوسط بناء على تنبؤات وكالة الطاقة وصندوق النقد الدولي، والشق الأكبر من موارد الدولة يأتي من قطاع النفط، وتشير الإحصاءات إلى تطور حجم ناتج القطاعات النفطية لتبلغ نحو 335.3 مليار درهم عام 2012، وسيظل الإنفاق على مشروعات التنمية وتحقيق أهداف سياسة التنويع الاقتصادي يعتمد بالأساس علي إيرادات القطاع النفطي على الأقل المدى المتوسط.

2. الأطر والاستراتيجيات

تتبع الدولة أساليب التخطيط المنهجي العلمي المنظم الذي يوسع مساحة مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية ويتيح مشاركة المواطنين في مشروعاتها من خلال نمط (التخطيط ألتأشيري)، ومن أهم تلك المخططات رؤية الإمارات 2021 التي ينبثق عنها مبادرتي الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الأخضر، و إستراتيجية الحكومة الاتحادية، والخطة الإستراتيجية لحكومة أبو ظبي 2030، والخطة الإستراتيجية لحكومة دبي 2015.

3. استمرار نمو القطاعات الاقتصادية

ويأتي من بين أهم تلك القطاعات ما يلي:

أ. قطاع النفط والغاز

الذي يعد أهم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية وإمكانات النمو المستقبلية القوية، حيث بلغ معدل نموه 6.3 % في العام 2012، ولتنمية هذا القطاع نفذت الدولة مشروعات هامة وتشرع باستكمال وبدء تنفيذ مشروعات أخرى جديدة، تصب في اتجاه تطوير القدرة الإنتاجية لتصل إلى 3.5 مليون برميل يوميا في عام 2017 من قدرته الحالية البالغة 2.6 مليون برميل يوميا.

ب. قطاع الصناعة

شهد قطاع الصناعة التحويلية نموا بلغ نحو 1.2 % وتزايدت نسبة مساهمته في الناتج لتبلغ 9.8 % عام 2012 بعد أن كانت لا تتجاوز 1 % عام 1971، وتعكف وزارة الاقتصاد على إعداد إستراتيجية صناعية تنسجم وإستراتيجية الحكومة الاتحادية ورؤية الإمارات 2021، وتستهدف الدولة وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي إلى 22 % في المدى المتوسط.

ج. قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الوسائل الفعالة لزيادة نسبة المواطنين في قطاع الأعمال ولتكوين كوادر ماهرة ونقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكارات وترسيخ دعائم اقتصاد المعرفة. وحسب التقديرات يضم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدولة 200 ألف شركة تسهم بنحو 50 % من الناتج الإجمالي للدولة وتوفر نحو 85 % من فرص العمل، وانطلاقا من أهميتها أصدرت الدولة قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنظيم عملها

د. الطاقة الجديدة والمتجددة

لتزايد الطلب على الطاقة بسبب تزايد السكان ولأغراض التنمية وتحقيقا لأهداف التنمية المستدامة نفذت الدولة عدد من المشاريع لإنتاج الوقود الحيوي وتوسعت في الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة وتطوير المجتمعات الحضرية المستدامة ومن أهم هذه المشاريع مدينة مصدر والاتجاه لحلول الطاقة الجديدة والمتجددة وتوليد الكهرباء من خلال الطاقة النووية.

ه. السياحة

تعتبر السياحة أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني، وكان وراء تحقيق ذلك عناصر الجذب التي تتمتع بها الدولة وعدد من المشروعات الإستراتيجية التي جرى ويجري تنفيذها في جميع أنحاء الدولة، كما أن توافر الفنادق والمطاعم والشقق الفندقية والمنتجعات

الراقية تعد دعماً هاماً للقطاع، حيث تستهدف الدولة استقطاب 15 مليون سائح بحلول عام 2020، وتشير التقديرات المتوقعة للمجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن إجمالي الاستثمارات السياحية في الإمارات سيصل إلى 858 مليار درهم بحلول العام 2016.

و. الاتصالات وتقنية المعلومات

سجل قطاع الاتصالات معدل نمو بلغ 7.4 % وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي نحو 3.2 % عام 2012، ويعد من القطاعات الرائدة في تفعيل سياسة التنويع وترسيخ دعائم اقتصاد المعرفة، .ومن التطورات المهمة التي شهدها القطاع عام 2011، ارتفاع نسبة انتشار الهاتف الثابت إلى 30.6 لكل 100 من السكان، وارتفاع نسبة انتشار الهاتف المتحرك إلى 194.3 لكل 100 من السكان، وأيضا مستخدمي الإنترنت إلى 57.5 لكل 100 من السكان.

ز. النقل والخدمات اللوجستية والمالية

أسهمت التطورات والانجازات بمجال النقل والخدمات اللوجستية في تزايد مساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات الأخرى في الناتج إلى نحو 6.1 %، وارتفع معدل نموه إلى نحو 0.2 % عام 2012، وكان هذا سببا في توفير المناخ الملائم لنمو وتطور قطاعات الأعمال والتجارة والصناعة وتيسير دورها في دفع الحركة الاقتصادية، ومن أهم تلك التطورات إنشاء مترو دبي، تعميم أسطول النقل الجماعي بالدولة، وإنشاء مطار آل مكتوم الدولي ومطار الفجيرة الدولي، وتطوير قطاع الطيران المدني من خلال توسعة وتطوير المطارات وزيادة طاقة مناولة الحاويات بموانئ الإمارات الشمالية لاستيعاب النمو في حركة التجارة والسفر والسياحة، ويعزز فرص الدولة لتحقيق النمو بقطاع النقل والخدمات اللوجستية بالمستقبل مشروعين على جانب كبير من الأهمية هما: ربط إمارات ومدن الدولة بشبكة الاتحاد للقطارات بخط سكة حديد طوله 1،200 كيلومتر، وشبكة السكك الحديدية لدول مجلس التعاون الخليجي، ويتيح المشروعان ربط المراكز السكنية والصناعية وتيسير حركة التجارة داخل الدولة وبين الدول الخليجية.

أسهم كذلك في دعم نمو القطاع المالي بالدولة الذي بلغ نحو 6 % وكانت نسبة مساهمته في الناتج 7 % عام 2012 وجود جهاز مصرفي قوي وبورصات وأسواق مالية إقليمية كبيرة لتداول الأوراق المالية بدبي وأبو ظبي.

وبالنسبة للجهاز المصرفي بالدولة فقد حافظ على قوته حتى خلال الأزمة المالية بما يملكه من قدرات تكنولوجية ومراكز ماليه قوية لوحداته والالتزام بالسياسات التي يقررها المصرف المركزي، حيث أن القاعدة القوية لودائع العملاء التي بلغت 1167.8 مليار درهم عام 2012 مرتفعة بنسبة 9.2 % عن مستواها عام 2011، كما أن بقاء رأس المال والاحتياطيات عند مستوى مرتفع وبلغت 258.4 مليار دولار بنهاية عام 2011 مما ساعد في حصولها على نسبة مرتفعة لملاءة رأس المال بلغت 20. 8 % ساعدت على تحمل البنوك أعباء بناء أية مخصصات إضافية ضرورية مقابل محفظة القروض، حيث ارتفعت القروض الشخصية إلى 252.1 مليار درهم (24 % من إجمالي القروض البالغة 1071 مليار درهم) ، والقروض للشركات إلى 391.4 مليار درهم ، والقروض للحكومة إلى 103.5 مليار درهم خلال عام 2011، بنسب زيادة بلغت 2 % و 2.5 % و 2.8 % على التوالي والترتيب.

ح. التجارة الخارجية السلعية غير النفطية للدولة

تشغل الدولة مكانه إقليمية وعالمية كبيرة في مجال التجارة الخارجية، فهي حلقة وصل تجارية هامة بين الشرق والغرب ومركز لإعادة التصدير تحوى واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة بالعالم، وقد بلغ معدل نمو التجارة الخارجية غير النفطية حوالي 17.6 %

وشكلت نحو 118.3 % من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2012، وتتطلع الدولة لتحقيق مزيد من النمو المستقبلي بالتجارة وزيادة مساهمتها في الناتج، من خلال ما تمتلكه من فرص لتوسيع نطاق أسواقها ، ويدعم المكانة العالمية والإقليمية التجارية للدولة ويزيد من التوقعات بزيادة حجم التجارة الخارجية وتشير الإحصاءات إلى نمو الصادرات وإعادة التصدير بنسبة أكبر من نسبة نمو الواردات، وزيادة مساهمتها في الناتج من 51 % عام 2006 إلى 60.5 % عام 2012.

4. استثمارات الصناديق السيادية

تعد الصناديق السيادية رافداً هاماً من روافد تنويع مصادر الدخل، وثاني أكبر موارد الدولة بعد النفط ، وتقدر بعض المصادر إيراداتها بما يعادل ناتج قطاع النفط السنوي تقريبا، وتتنوع استثماراتها قطاعيا وجغرافيا بهدف توفير إيرادات سنوية منتظمة للدولة تستخدم لأغراض الإنفاق العام وتخفيف حده التذبذب الحاصل في عوائد النفط نتيجةً لعوامل السوق والمحافظة على أصول تلك الصناديق للأجيال القادمة.

ويمثل نمو وتنوع استثمارات الصناديق السيادية بالدولة وتزايد إيراداتها المستقبلية إحدى أهم الفرص والركائز الأساسية لتحقيق أهداف الدولة الإستراتيجية في مجال التنمية المستدامة وتحقيق أهداف سياسة تنويع مصادر الدخل.

5. المناطق الحرة والصناعية المتخصصة

لدى دولة الإمارات 26 منطقة حرة قائمة (بالإضافة إلى 7 منا طق حرة أخرى قيد الإنشاء) متخصصة بالمجالات الصناعية والتجارية والتقنية والخدمية (اللوجستية و المالية والملاحية والطبية والتعليمية والإعلام وتكنولوجيا المعلومات) فضلا عن المناطق الصناعية المتخصصة الأخرى. وهي تشكل مراكز للاستثمار والشركات العالمية ونوافذ تتعامل من خلالها الدولة مع العالم، وتنتقل من خلالها رؤوس الأموال والسلع والخدمات والعمالة دون عوائق، ويمكن إقامة وتملك المشاريع في بعضها بنسبة 100 %.

6. ارتفاع متوسط دخل الفرد

يتمتع الفرد في الدولة بواحد من أكبر متوسطات الدخل في العالم، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الثابت (بأسعار 2007) نحو 33 ألف دولار عام 2012، كما تصل نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى حوالي 60 % من الناتج المحلي، ويتيح ذلك توافر الإمكانات والقدرات الشرائية الوطنية لإحداث رواج في الأسواق وتحفيز الانتاج واستيعاب المتاح من السلع والخدمات.

7. الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني المعزز لمناخ الاستثمار

إنعكس حرص الدولة على توفير الدعم والمساندة وعوامل الراحة والرفاهية والاستقرار للمواطنين وتقديس احترام القانون وإتباع النظام على تتمتع الدولة والمقيمين على أراضيها مواطنين ووافدين بمناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، ومع توافر البنية الأساسية المادية والاجتماعية والتشريعية والامتيازات والحوافز التي تقدمها الدولة للمستثمرين تشكل المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يجلبه معه من نقل التكنولوجيا والأساليب الإدارية المتطورة وفرص نقل الخبرات للعمالة الوطنية، وحسب التقارير تمكنت الدولة من اجتذاب 342 مشروعا عام 2011، وتطورت الاستثمارات الواردة من 4 مليار دولار عام 2009 إلى 9.6 مليار دولار عام 2012.

ثانيا: التحديات التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة:

في مقابل ما تتمتع به الدولة من مزايا وفرص مواتية، فإنها تواجه عدد من التحديات التي قد تعوق مسيرتها وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي يتحتم معها البحث عن حلول مبتكرة وغير تقليدية واتخاذ السبل والوسائل الكفيلة بعلاجها وتقليل انعكاساتها السلبية، ومن أهم تلك التحديات ما يلي:

1. محدودية القاعدة السكانية المواطنة اللازمة للقيام بمتطلبات التنمية

تعد قلة الموارد البشرية المواطنة احد أكبر التحديات التي تواجه الدولة، إذ في ظل وجود فوائض نفطية ضخمة واتجاه الدولة لبناء مؤسساتها وهياكلها وإحداث التنمية وبالمقابل قلة الموارد البشرية الوطنية، فقد تم الاستعانة بالموارد البشرية الوافدة لسد هذا الفراغ، وكان محصلة هذا حدوث مشكلتين هما خلل في سوق العمل وآخر في هيكل التركيبة السكانية.

2. تذبذب إيرادات الدولة

نظرا لأن النفط هو المورد الأساسي للدولة، وهو سلعة إستراتيجية تتأثر أسعاره وتتغير بفعل الظروف والمعطيات الخارجية العالمية التي تخرج عن نطاق السيطرة، فإن موارد الموازنة تتأثر مباشرة ارتفاعا وانخفاضا تبعا لمستوى الأسعار، كما يتأثر مستوى الإنفاق العام وبالتالي الاستثمارات العامة ومن ثم حركة التنمية بالدولة ككل صعودا وهبوطا تأثرا بهذا المنحنى، كما ينعكس على مستوى الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري ، وعلى حدوث عجز بالموازنة العامة عند انخفاض الموارد أو فائض عند زيادة الموارد. وقد أحدثت الطفرة النفطية عام 2008 زيادة في فائض الموازنة بلغ 108.2 مليار درهم تحول إلى عجز نتيجة تراجع الأسعار مع بروز تبعات الأزمة المالية العالمية عام 2009 و 2010 بلغ 156.3 مليار درهم و 62.0 مليار درهم بالعامين على الترتيب.

3. استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل حركة التنمية

بالرغم من جهود الدولة في إيجاد بدائل أخرى للإيرادات العامة من رسوم وضرائب جمركية، ونجاحها في تنويع مصادر الدخل من القطاعات الأخرى كالتجارة والنقل والاتصالات والصناعة... وما أدى إليه تزايد نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الحقيقي من 62.5 % عام 2006 إلى 67.3 % عام 2012، إلا أن الاعتماد الحقيقي في تمويل برامج ومشروعات التنمية يتم بالاعتماد على موارد الدولة من الصادرات الهيدروكربونية، والمتوقع أن يظل كذلك حتى تتحقق أهداف سياسة التنويع، وهو ما ينعكس على مستويات انجاز التنمية في حالة تأثر الإيرادات النفطية اسلبا بفعل تذبذب الأسعار عالميا.

4. استمرار الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية

عزز النمط الاستهلاكي الناجم عن تزايد متوسط دخل الفرد وارتفاع مستوى المعيشة، وتوجه الدولة بقوة لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات، من الاعتماد بصورة شبه كلية على الخارج في استيراد الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، الأمر الذي يرفع فاتورة تكلفة الواردات وخاصة مع تزايد مستويات الأسعار العالمية، ويؤكد هذا أرقام الواردات التي تضاعفت خلال 35 عاما (1978 – 2011) بنحو 34 مرة، من 20.9 مليار درهم عام 1978 إلي 717.8 مليار درهم عام 2012 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 11 %.

سابعاً: التوقعات الاقتصادية لعام 2013

من المتوقع أن يستمر الاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة بالمحافظة على أدائه المستقر الحالي والذي تعود جذوره لعقود ماضية، مستفيدا من النجاحات السابقة، ومحققا الأهداف التنموية بعيدة المدى التي تبنتها الحكومة للعام 2021، ومدفوعا بالنمو السكاني المتوقع أن تشهده البلاد خلال الفترة المقبلة في ظل جاذبيتها كوجهة مفضلة للاستثمار وللحياة وللبحث عن فرص عمل آمنه وواعدة.

فمن المتوقع أن يستمر الاقتصاد في تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال عام 2013 وتشير التقديرات أنه يمكن أن يحقق نسبة نمو تصل إلى 4.5 % خصوصا مع إطلاق الدولة للعديد من المشاريع الجديدة.

أن ضخ فوائض مالية ضخمة على مشاريع البنية التحتية، يوفر قوة دفع لنمو مستدام في القطاعات غير النفطية الذي يتوقع له نموا بنسبة 4 % في عام 2013.

أن الاستقرار سيظل السمة الغالبة على النشاط الاقتصادي في الدولة مدعوما بالزخم الناجم عن أسعار النفط القوية خلال عامي 2011، 2012، حيث بلغ متوسط سعر سلة نفط أوبك حوالي 110 دولار للبرميل خلال عام 2012 مقارنة مع 107 دولار خلال عام 2011.

وستبقي الدولة على سياساتها المالية التوسعية مع التركيز بقوة على الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، حيث تشكل أنشطة البني التحتية الداعم الأساسي لمجمل الأنشطة الاقتصادية إذ استحوذت مشروعات الكهرباء والماء وحدها على 12 % من الإنفاق العام في الموازنة الاتحادية لعام 2013.

ويتوقع أن يسهم الأداء الاقتصادي الجيد والوضع المستقر لمختلف القطاعات، بتعزيز جاذبية الدولة كملاذ آمن للمستثمرين الراغبين في تنويع استثماراتهم بعيدا عن الأسواق التقليدية غير المستقرة، وسيظهر هذا في التحسن الذي بدأت تظهر ملامحه على قطاع العقارات والنمو القوي لقطاعات التجارة والسياحة والطاقة المتجددة.

من هنا تبدو آفاق الاقتصاد الإماراتي في عام 2013 مشرقا، ويتيح المزيد من الفرص الاستثمارية وتحقق طموحات قطاع الأعمال والمواطنين في مستوى معيشي راقي ومستوى خدمات متقدم.